علاء محمد عبد الله ملو العين

واقع تطبيق معايير حوكمة الشركات وانعكاساتها على مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة من وجهة نظر مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية "دراسة ميدانية على بيئة الأعمال السعودية"

علاء محمد عبد الله ملو العين

قسم المحاسبة – كلية ادارة الاعمال – جامعة الأمير سطام – المملكة العربية السعودية.

المُلخّص

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع تطبيق وممارسة حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية من خلال التعرف على مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات من وجهة نظر مراجعي الحسابات، كما هدفت الدراسة كذلك الى التعرف على وجهتي نظر مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، كما شملت الدراسة عينتين، تكونت الأولى من عينة مراجعي الحسابات حيث بلغ عددهم نحو (٩٦) مراجعاً، وهي تمثل ما نسبته (٤٧,٥%) من المجتمع الأصلي، كما تكونت عينة الدراسة الثانية من مستخدمي القوائم المالية حيث بلغ عددهم نحو (١٣٩) مستخدما للقوائم المالية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن هناك التزام وجدية في تطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات. كما توصلت الدراسة كذلك الى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات، حيث كانت هذه الفروق لصالح مراجعي الحسابات.

الكلمات الدالة: الإفصاح المحاسبي، حوكمة الشركات، الافصاح، الشفافية.

الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة:

لقد أصبح من الواضح للعديد من أصحاب المصالح أن الأساليب التقليدية المتبعة لمنع مسببات الأزمات والفضائح المالية باءت بالفشل الذريع ، والدليل على ذلك هو انهيار كبرى الشركات في العالم خاصة تلك المدرجة في أسواق رأس المال مثل شركة (Enron)، أو كتلك الشركات التي فشلت لأسباب مالية أو تدقيقية مثل شركة (Health South) و(World Com) و(Tyco) – الأمر الذي دعا العديد من الجهات إلى إجراء دراسات معمقة للوقوف على الأسباب التي حالت بين استمرارية هذه الشركات وانهيارها، ولعل من أهم نتائج هذه الدراسات هو افتقار هذه الشركات للقواعد الجيدة لإدارتها سواء أكانت من الناحية الإدارية، أم القانونية، أم التنظيمية أم المالية، الأمر الذي حدا بالمؤسسات المالية الدولية إلى أن تضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تكفل حسن الأداء، وتوفر الرقابة القوية وذلك تحت عنوان Corporate Governance أو "حوكمة الشركات".

ومما لا شك فيه أن حوكمة الشركات أصبحت من

البريد الالكتروني: maloain@yahoo.com ردمد: ٦٩٠٥-١٦٥٨

إحدى متطلبات الإدارة الرشيدة، كما أنها أصبحت من إحدى آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري من خلال تعزيز مبادئ العدالة والشفافية والوضوح والإفصاح، والمراقبة والمساءلة، وتحديد المسؤوليات وتحديد العلاقات بين كافة الأطراف بوضوح، بما يساهم في تحقيق رؤية وأهداف المؤسسة والوصول إلى رسالتها المنشودة، وبما يضمن استغلال مواردها بشكل كفء. وعليه فإن أهمية حوكمة الشركات تنطلق من أنها توفر أساساً وقواعد للتطوير والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم وتعزيز الثقة في الشركات كأوعية استثمارية لأموال المساهمين من جهة ولتمكينها من المساهمة بكفاءة ونجاح في تطوير أعمالها والذي يعتبر بدوره ركناً أساسياً من أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية. فعلى المستوى الدولي تبنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاهتمام بمبادئ ومعايير الحوكمة، حيث أصدرت مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة، وقد تم اعتمادها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام ١٩٩٩م وتم تعديلها عام ٢٠٠٤. (OECD, 2004, PP.1-66). كما تبنت لجنة بازل معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة حيث أصدرت وثيقة في سبتمبر ١٩٩٩م حول "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية" تضمنت مجموعة من المبادئ ساهمت بدرجة كبيرة بتعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية وتحديد العلاقات والمسؤوليات.

أما على الصعيد المحلي، فلم يكن السوق السعودي بعيدا عن هذه الأوضاع، حيث بادرت هيئة السوق المالية بإصدار مشروع لائحة حوكمة الشركات في ١٤٢٧/١٠/٢١هـ - ٢٠٠٦/١١/١٢م لضمان أفضل ممارسات الحوكمة لإدارة الشركات المدرجة في السوق والتي تكفل حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

ثانيا: مشكلة البحث:

يتضح مما سبق أن انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين، كما أدى إلى فقد ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المالية وغير المالية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة.

ومن هنا يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

١. ما مدى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية؟

٢. ما مدى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي في ظل حوكمة الشركات؟

والإجابة على هذه التساؤلات هو جوهر مشكلة البحث التي يحاول الباحث دراستها لاستخلاص النتائج ومحاولة الوقوف على بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في المجال التطبيقي.

ثالثاً: أهداف البحث:

يمكن للباحث عرض أهداف الدراسة على النحو التالي:

١. التعرف على مستوى الالتزام والجدية بتطبيق معايير حوكمة الشركات وذلك من خلال تسليط الضوء على المحاور التالية:

- هيكل الملكية وحقوق المساهمين.
- الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات.

- هيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية.

٢. التعرف على وجهات نظر كل من مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي في ظل حوكمة الشركات.

رابعاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية التطبيق الفعال لمبادئ وقواعد الحوكمة في بيئة الأعمال السعودية متمثلة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي السعودي، خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الالتزام بمبادئ الحوكمة له انعكاسات وآثار خطيرة على الاقتصاد القومي، وعليه فإن الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة سوف يساهم في زيادة مستوى جودة الافصاح والشفافية للقوائم المالية المنشورة، وهو الأمر الذي سوف ينعكس على قرارات مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصالح وبالتالي تنشيط السوق المالي والاقتصاد السعودي.

خامسا: منهج البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق لرصد واقع تطبيق معايير حوكمة الشركات وانعكاساتها على مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة، فإن الباحث سوف يعتمد على المناهج العلمية التالية:

- المنهج الاستقرائي: وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.
- المنهج المقارن: وذلك بهدف المقارنة بين إسهامات الدراسات الأخرى المتصلة بموضوع البحث للوقوف على النتائج التي توصلت إليها وكيفية الاستفادة منها في التغلب على مشكلة البحث.
- المنهج الوصفي: وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية التي سوف يقوم بها الباحث لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

سادسا: أسلوب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في عملية جمع البيانات لإنجاز الجانب النظري للدراسة على العديد من المصادر كالكتب والأدبيات والدوريات العربية والأجنبية والمنشورات الخاصة، فضلا عن بحوث المؤتمرات العربية والأجنبية، الرسائل والأطاريح الجامعية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). وفيما يتعلق بالجانب الميداني للدراسة فقد اعتمد الباحث على أداة الاستبانة للتعرف على مستوى الالتزام والجدية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية، فضلا التعرف على مستوى جودة الافصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات.

سابعا: أساليب المعالجة الإحصائية:

لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج الـ SPSS أو (Statistical package for social sciences) "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية"، كما تم الاعتماد على عدد من الاساليب الإحصائية لتحليل البيانات مثل النسب المئوية والتكرارات، معامل ارتباط بيرسون لقياس

صدق الفقرات، اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة، معادلة سبيرمان براون للثبات، اختبار t لمتوسط العينة الواحدة One sample T test، اختبار t للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين.

الإطار النظري والدراسات السابقة

حوكمة الشركات وأهمية تطبيقها في البيئة السعودية:

استحوذ مصطلح حوكمة الشركات على اهتمام متزايد في أدبيات الفكر المحاسبي، حيث تتواكب مبادئ حوكمة الشركات مع الحاجة المتزايدة إلى الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة، خاصة بعد تزايد حالات الإفلاس في الآونة الأخيرة. لذلك سوف يحاول الباحث الوصول لمفهوم شامل يحدد أبعاد حوكمة الشركات من خلال الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول: مفهوم حوكمة الشركات لدى المنظمات الدولية والمهنية:

في المملكة المتحدة صدر تقرير Cadbury Report في عام ١٩٩٢م تحت عنوان "الجوانب المالية لحوكمة الشركات" "Report of The Committee on The Financial Aspects Corporate Governance" وقد أوضح هذا التقرير مفهوم حوكمة الشركات بأنه: "نظام متكامل للرقابة يتضمن نواحي مالية وأخرى غير مالية، ويتم عن طريقه إدارة الشركة وتوجيهها والرقابة عليها" (Cadbury Committee, 1992, P.15). وفي عام ١٩٩٩م حدث تطور في مفهوم حوكمة الشركات حيث أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تقريرًا يتضمن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد أفضل الممارسات الإدارية والمالية في الشركات تحت عنوان "Principles of Corporate Governance" وقد أشار ذلك التقرير (OECD,1999, P.11) إلى أن حوكمة الشركات تتضمن "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة داخل الشركة، متضمنًا ذلك هيكل الأهداف الموضوعة من قبل الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محددة ومستمرة الأداء". كما أشارت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) عام ١٩٩٩م (IFC, 1999, P.8) إلى أن حوكمة الشركات هي عبارة عن "كافة القواعد التنظيمية والأعراف والممارسات التي تمكن من إضافة قيمة طويلة الأجل للمساهمين، مع تضمنها في الوقت نفسه للقيم الاجتماعية وجذب رأس المال البشري والمالي".

الاتجاه الثاني: مفهوم حوكمة الشركات لدى الباحثين:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات سواء كان في مجال الأدب المحاسبي، أم في مجال الإدارة والاقتصاد، وذلك من وجهات نظر مختلفة، وسوف يحاول الباحث إلقاء الضوء على بعض تلك الدراسات كما يلي:

يرى (Clerp) أن هناك مدخلين لتعريف حوكمة الشركات هما (حسنين، ٢٠٠٣، ص٤٨٤):

- **المدخل الأول**: مدخل المساهم وهو يهتم بتعظيم حقوق المساهمين ممثلة في الربحية.
- **المدخل الثاني**: مدخل الأطراف المتعددة ذات العلاقة بالشركة مثل المديرين، العملاء، الدائنين، العمال والأطراف الأخرى، ويهتم هذا المدخل بتحقيق مصالح هؤلاء الأطراف، وطبقًا لهذا المدخل

فإن هياكل الحوكمة تعكس نموذجًا لرقابة المنشأة.

أما (Dewing. I & Russe. L, 2003 p.355-359) فيعرفان حوكمة الشركات على أنها "مجموعة من القواعد والحوافز التي يمكن من خلالها توجيه ورقابة إدارة الشركة من أجل تعظيم الربحية وقيمة المنشأة على المدى الطويل بالنسبة للمساهمين". أما (زغلول) فينظر للحوكمة استراتيجيًا على أنها "إطار مرجعي يتضمن هيكل وعمليات مجلس الإدارة في علاقته بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، ويقوم على أدوار من عملية الوكالة وممارسات القيادة الاستراتيجية، ويهدف إلى دعم القدرة التنافسية لتنظيمات الأعمال" (زغلول، ٢٠٠٦، ص١٥). من خلال العرض السابق لمفهوم حوكمة الشركات، يمكن للباحث وضع مفهوم شامل لحوكمة الشركات استنادًا للمفاهيم السابقة من خلال النظر لحوكمة الشركات كنظام معلومات يتضمن مجموعة من القوانين واللوائح والعلاقات التي يتم من خلالها إدارة الشركة ورقابتها على أعلى مستوى، وتعمل على تحقيق التوازن بين كافة الأطراف المتعاملة مع المنشأة مثل الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس إدارتها والمساهمين،... وغيرهما من أصحاب المصلحة في إطار من القواعد الأخلاقية، مما ينعكس على تأكيد الإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة وتعظيم ثروات المساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى المختلفة فضلاً عن دورها في الحد من المخاطر التي تواجه المنشأة.

أهداف حوكمة الشركات (عبد العال، ٢٠٠٦، ص ص ١٢-١٤) Thomes A. and Wiley, 2007, PP.1-(2):

حوكمة الشركات ليست هدفًا في حد ذاتها، ولكنها أداة لتحقيق أغراض معينة، يسعى لتحقيقها أصحاب المصالح والمهتمين بتطبيقها، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

١. تحقيق العدالة والشفافية في كافة معاملات الشركة، وتدعيم إجراءات المحاسبة والمراجعة، ومن ثم الحد من فرص الفساد التي قد تؤدي إلى استنزاف موارد الشركة وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي عزوف المستثمرين عنها.
٢. هيكلة العلاقات والأدوار بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة من خلال تحديد وتوزيع الحقوق والمسئوليات بينهم.
٣. مساعدة الشركة في الحصول على التمويل المناسب، والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
٤. تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
٥. تحسين قدرة الشركات على المنافسة، وزيادة قيمتها على مدار الأجل الطويل.
٦. المحافظة على الأصول المملوكة للشركة، وذلك لحماية حقوق المساهمين، وأصحاب المصالح وتعزيز دورهم في مراقبة أداء الشركة.
٧. المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركة، ورفع درجة الموضوعية والحياد والاستقلالية.
٨. وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير القانونية.
٩. تفعيل أنظمة الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية، وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.

مبادئ حوكمة الشركات:

لا يوجد نظام موحد لحوكمة الشركات يمكن تطبيقه في جميع الدول وجميع الشركات، لذلك اتجهت العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي إلى إصدار مبادئ لحوكمة الشركات بحيث تكون أداة مساعدة للدول والشركات في تطبيق الحوكمة، ولا تعتبر هذه المبادئ ملزمة كما أنها لا تستهدف تقديم توجيهات تفصيلية، ولكن هي بمثابة مبادئ مرجعية يمكن استخدامها من قبل أصحاب المصالح ويجب العمل على تطوير هذه المبادئ من فترة لأخرى، حتى تكون ملائمة للتطور في النظم السياسية والاقتصادية والقانونية في الدول محل التطبيق وحتى تحقق الأهداف المنشودة منها، وبالرغم من تعدد المبادئ التي أصدرتها المنظمات المختلفة، إلا أن أكثرها قبولاً وانتشارًا هي المبادئ الصادرة عن (OECD) عام ١٩٩٩م والتي تم إعادة صياغتها عام ٢٠٠٤م – حيث يمكن تلخيص مبادئها على النحو التالي: (المطيري٢٠٠٣، ص ص ٢٩٠-٢٩٢)، (البنك الأهلي المصري، ٢٠٠٣، ص ص١١-٤٧) (لطفي،، ٢٠٠٨، ص ص ٧٥٨-٧٨٠).

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس فعال للحوكمة:

ينبغي توفير المناخ المناسب لتطبيق حوكمة الشركات بحيث تكون متوافقة مع القوانين السائدة في المجتمع، بما ينعكس على زيادة الثقة والشفافية في سوق المال.

المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب الملكية:

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين ويسهل لهم ممارسة تلك الحقوق.

المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين:

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين، والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء حيث ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوقهم.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية:

يشير هذا المبدأ إلى ضرورة تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والإداري، الملكية، وأسلوب ممارسة السلطة (يوسف، ٢٠٠٧، ص ٨).

المبدأ السادس: مسئوليات مجلس الإدارة:

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات الرقابة الفعالة لمجلس إدارة الشركة على كافة أعمالها ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام الشركة والمساهمين. أما على صعيد المملكة العربية السعودية – فقد أصدر مجلس هيئة السوق المالية السعودي لائحة حوكمة الشركات خلال عام ٢٠٠٦م، وقد احتوت هذه اللائحة على خمسة أبواب تضمن الباب الأول للأحكام التمهيدية، والباب الثاني أوضح حقوق المساهمين والجمعية العامة، والباب الثالث اهتم بالإفصاح والشفافية، أما الباب الرابع فبين كل ما يخص

مجلس الإدارة، وجاء الباب الخامس متضمناً للأحكام الختامية. وما يهمنا توضيحه هنا ما جاء بالمادة الأولى فقرة (ب) من الباب الأول من النص على أنه "تعد هذه اللائحة استرشاديه لجميع الشركات المدرجة في السوق المالية ما لم ينص نظام أو لائحة أخرى أو قرار من مجلس الهيئة على إلزامية بعض ما ورد فيها من أحكام (عبدالفتاح، ٢٠٠٩)". وقد ظلت لائحة حوكمة الشركات استرشاديه حتىُ أدخلت بعض التعديلات من هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية، حيث تم التعديل خلال عام ٢٠٠٨م، بالنص على إلزامية الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة الوارد بالمادة التاسعة من الباب الثالث، بالإضافة إلى ما ورد في قواعد الإدراج والتسجيل، وكذلك إلزامية الفقرة ج، هـ من المادة الثانية عشرة، وأخيرا التعديل بالنص على إلزامية المادة الرابعة عشرة والتي تنص على تشكيل لجنة المراجعة، على أن يبدأ العمل بتلك التعديلات الملزمة من مطلع عام ٢٠٠٩م.

طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة ومداخل الاستدلال عليها:

أكدت العديد من أدبيات الفكر المحاسبي (خليل، ٢٠١٠، ص ص١٥٣-٢١٧، عوض ٢٠١٠، ص ٩٩) على أن من أهم أسباب الأزمات المالية التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية هو الغش وإخفاء المعلومات وعدم تماثله، وحدوث مخالفات للتشريعات والقوانين واللوائح، فضلا عن قصور أداء مراجعي الحسابات، ولذلك اتجهت العديد من المنظمات المهنية الدولية والمحلية إلى إصدار مجموعة من الضوابط التي من شأنها استعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في معلومات التقارير المالية مثل إصدار قانون Sarbanes-Oxley وإصدار لوائح حوكمة الشركات وآليات تطبيقها. هذا وقد بدأت العديد من منشآت الأعمال الالتزام بتطبيق مبادىء حوكمة الشركات لتحسين جودة الافصاح والشفافية نظراً لما تنطوي عليه من محددات داخلية تستهدف تحديد العلاقة بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ومحددات خارجية تستهدف التحقق من التزام المنشأة بالقوانين وحسن إدارتها. وسوف يتناول الباحث طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الافصاح والشفافية من خلال النقاط التالية:

أ- دور حوكمة الشركات في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية:

قد يحدث عدم تماثل المعلومات المحاسبية بسبب نقص المعلومات المتاحة للمستثمرين أو إخفاء بعض المعلومات وهو ما يحدث فجوة معلوماتية بين المعلومات الداخلية بالمنشأة والمعلومات المنشورة بالتقارير المالية مما قد يترتب عليه مكاسب غير عادية لبعض الأطراف. وقد أكدت دراسة (حسن، ٢٠٠٩، ص ٨٣٥) على أن حوكمة الشركات تساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال تحديد نوعية المعلومات المتاحة لجميع المستثمرين، وزيادة نطاق الإفصاح الاختياري (Seth & Claire, 2008, pp.314-315) فمبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة يؤكد على:

- الإفصاح الفوري عن نتائج الأعمال مع التأكيد على وضوح المعلومات وسهولة فهمها من كافة الأطراف.

- نشر التقارير في وقت مناسب سواء أكانت تقارير سنوية أم نصف سنوية أم ربع سنوية.
- التحديث المستمر للمعلومات المنشورة على الموقع الالكتروني لمنشآت الأعمال.

كما أشارت دراسة (خليل، ٢٠٠٧، ص ص ٧٢٣-٧٨٢) إلى أن الحوكمة تساهم في ترشيد قرارات المستثمرين والحد من عدم تماثل المعلومات من إحكام الرقابة على إدارة الشركة والحد من استغلالها لأي معلومات قد تسيئ بمصالح المساهمين أو أي من الأطراف الاخرى المرتبطة بالشركة. وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن حوكمة الشركات تساهم في تحسين جودة الافصاح والشفافية للقوائم المالية المنشورة من خلال دورها في تخفيض عدم تماثل المعلومات فمبدأ الإفصاح يؤكد على إتاحة المعلومات الملائمة والموضوعية بعد مراجعتها لكافة الأطراف في الوقت المناسب، ومبدأ حماية حقوق المساهمين يؤكد على عدم استغلال المعلومات الداخلية لتحقيق مكاسب غير عادية على حساب أصحاب المصالح الأخرى، ومبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين يؤكد مراعاة مصالح الأطراف المختلفة، ومبدأ مسئولية مجلس الإدارة يؤكد على مساءلة مجلس الإدارة وإفصاحهم عن أي مصالح شخصية مع الآخرين بينما يؤكد مبدأ دور أصحاب المصالح على أهمية الالتزام بالقوانين.

ب- دور حوكمة الشركات في الحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية:

اشارت دراسة (البارودي، ٢٠٠٢، ص ٩٢) إلى أن المحاسبة الاحتيالية هي منهجية تعتمد على مجموعة من الاساليب والادوات التي تعمل بشكل ابتكاري في تقديم حلول ومعالجات محاسبية لمشاكل قائمة من أجل اكساب القوائم المالية صورة مغايرة للحقيقة لأهداف قد تكون مشروعة او غير مشروعة، وبالتالي قد تؤدي هذه الممارسات إلى عدم ملاءمة المعلومات الواردة بالقوائم المالية ومن ثم انخفاض جودتها (الشريف، ٢٠١٠، ص ص١-٤٠). ويرى الباحث أن آليات حوكمة الشركات لها دورا جوهرياً في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية ويتضح ذلك من خلال الاتي:

١. أشارت بعض الدراسات المحاسبية إلى أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين فعالية مجلس الادارة والحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية، فحجم المجلس وفعالية اللجان التابعة له، ومحافظة أعضاء المجلس المستقلين على سمعتهم يوفر حافز قوي لديهم للحد من تصرفات الادارة الانتهازية. كما أكدت الدراسة على أن الفصل بين المدير التنفيذي وعضو مجلس الادارة المنتدب يعطي قوة لمجلس الادارة في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية (حمادة، ٢٠١٠م، (ص ص ٩٥-٧٠١).
٢. لجنة المراجعة لها دور في تحسين جودة القوائم المالية والتأكد من خلوها من ممارسات المحاسبة الاحتيالية من خلال دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة، مناقشة الادارة في السياسات المحاسبية المطبقة وممارسات ادارة المخاطر، ومراقبة اختيار السياسات والمبادئ المحاسبية (Chih & Audrey, 2013, p.90).
٣. المراجع الداخلي لديه القدرة للحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية ومن ثم تحسين جودة القوائم

المالية من خلال رفع التقارير الى لجنة المراجعة عن أي قصـــور في نظام الرقابة الداخلية، ومدى وجود ضغوط عليهم من جانب الإدارة، ومراجعة وفحص الادارة للمبادئ والقواعد الهامة في اثبات وتسـجيل الصـفقات (حمادة،٢٠١٠م، ص ص ٩٥-٧٠١) (دحدوح، ٢٠٠٨، ص ص٢٥٤-٢٧٠).

ت- محددات الحوكمة كمدخل لتحســين جودة المعلومات المحاسبية:

بالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة، ولكنها في الواقع تمثل ضـــوابط لضـــمان فعالية تطبيق الحوكمة، وهي: Fawzy, S. (2003, PP: 3-4، عـطـيـة، ٢٠٠٦، ص٥٢، Imhoff. J. R & Eugene A, 2003, :(PP.117-128.

المحـددات الخـارجيـة: وتشـــير إلى المنـاخ العـام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشـــركات وتنظيم المنافســـة ومنع الممارســـات الاحتكـارية والإفلاس)، وكفـاءة القطـاع المـالي (البنوك وســـوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشـــروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشـــركات، فضـــلا عن بعض المؤسـسـات ذاتية التنظيم التي تضـمن عمل الأسـواق بكفاءة (ومنها على ســبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضـع ميثاق شـرف للعاملين في السـوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضـمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع الســـلطات داخل الشـــركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من نـاحيـة أخرى إلى تقليـل التعـارض بين مصـــالح هـذه الأطراف الثلاثة.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن حوكمة الشركات تقوم على إرســـاء مجموعـة من المحـددات الـداخليـة والخارجية، تنصـــب في القوانين والتشـــريعات والنظم واللوائح التي تشـــكـل في مجملهـا جزءاً من النظـام الأسـاسي للشركة، حيث يسـاهم تفعيل هذه المحددات في تحســين جودة الافصـــاح والشـــفافية للتقارير المالية ويتضح ذلك من خلال الآتي:

١. تحدد معايير المحاســبة مســتوى الإفصــاح اللازم في القوائم المالية الســـنوية والدورية، كما تحدد معايير المراجعة إطار موحد يحكم عمل مراقب الحســابات وبالتالي فإن توافر واكتمال هذه المعايير يســـاعد المحاســـبين والمراجعين في اختيار أنســـب الطرق والمعالجات المحاســـبية عند إعداد ومراجعة القوائم المالية مما ينعكس على جودة الافصـــاح للتقارير المالية المنشورة.

٢. تمثل لجنة المراجعة إحدى المحددات والضـــوابط الأساسية للحد من التلاعب والممارسات الابتكارية

من جانب الإدارة نظرا لعلاقتها بكل من المراجع الداخلي ومراقب الحسابات، فهي تتحقق من فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة بالشركة والتغيرات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة، وكذلك فحص ومراجعة المعلومات الإدارية التي تقدم للمستويات الإدارية المختلفة مما يضفي عليها الثقة والمصداقية.

٣. يؤدي وجود جهات رقابية كمحددات للحوكمة إلى فرض رقابة على الشركات في الإفصاح عن قدر معين من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.

٤. يقوم مجلس الإدارة كأحد محددات الحوكمة في التأكد من سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة والالتزام بأحكام القوانين، فضلا عن الإشراف على عملية الإفصاح ووضع استراتيجية للشركة وتحديد أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ.

الدراسات السابقة:

على الرغم من تعدد وتنوع الدراسات التي اهتمت بحوكمة الشركات حسب مجالات استخدامها، إلا أن الباحث سوف يقوم بتسليط الضوء فقط على بعض الدراسات التي أظهرت العلاقة ما بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح والشفافية للتقارير المالية المنشورة وذلك على النحو التالي:

١. دراسة (خليل، ٢٠٠٧م) بعنوان "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة فيها، وقد تكونت عينة الدراسة من مديري شركات السمسرة في (٦٧) شركة مصرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق حوكمة الشركات يتوقف على عدة معايير من أهمها المعايير القانونية، المعايير الرقابية، المعايير المهنية، المعايير الفنية وأن تطبيق هذه المعايير يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية للوصول إلى المفهوم الشامل لهذه الجودة، كما توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط معنوي بين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات.

٢. دراسة (Parsa. et.al, 2007) بعنوان "الإفصاح عن معلومات الحوكمة في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم"حيث استهدفت هذه الدراسة اختبار مدى التزام الشركات متوسطة وصغيرة الحجم المسجلة بسوق الاستثمار البديل Alternative Investment Market بإنجلترا بمتطلبات الإفصاح عن حوكمة الشركات، وقد تكونت عينة الدراسة من ٨٩ شركة مقيدة في سوق الاستثمار البديل عن عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ وقد ركزت الدراسة على علاقة كل من خصائص حوكمة الشركات، وخصائص هيكل الشركات بمستوى الإفصاح عن معلومات الحوكمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن إفصاح الشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة في سوق الاستثمار البديل يقرب من ٥٠% من عناصر الحوكمة، كما خلصت الدراسة كذلك إلى وجود ارتباط إيجابي بين كل من عدد

أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين واستقلالية المجلس وبين الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات.

٣. دراسة (مطر ونور، ٢٠٠٧م) بعنوان "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية – دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي" حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ ومعايير الحوكمة المؤسسية، فضلا التعرف على أهم المعوقات التي تواجه تطبيق هذا النظام. تكونت عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي وعددها (٦٣) شركة. خلصت الدراسة الى أن شركات القطاع المصرفي تتميز بالالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية إذا ما قورن ذلك مع شركات القطاع الصناعي، حيث يعزى ذلك لعدد من الأسباب أهمها: الدور الرقابي الفعال للبنك المركزي، فضلا عن التزام مجالس الادارة للمصارف بمبادئ منظمة بازل.

٤. دراسة (Kelton. A., and Vong, v., 2008) بعنوان "أثر حوكمة الشركات على التقارير المالية المنشورة عبر الانترنت" حيث استهدفت هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وشفافية الإفصاح للتقارير المالية المنشورة عبر الانترنت، وقد توصلت الدراسة الى ان الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت يمكن أن يؤدي إلى تحسين شفافية الإفصاح بالمقارنة بالإفصاح التقليدي، كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن آليات حوكمة الشركات تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.

٥. دراسة (باشيخ، ٢٠٠٩) بعنوان "أثر تطبيق لائحة حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة استكشافية "حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف على الآثار الإيجابية لتطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأسهم السعودي، وقد تكونت عينة الدراسة من شركات الوساطة المالية، والمحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية. توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين شركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونيين من حيث انعكاس جودة المعلومات المحاسبية والتي تم تحققها في ظل تطبيق لائحة حوكمة الشركات على سوق الأسهم السعودي، وكذلك عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بينهم من حيث الآثار الإيجابية لتطبيق لائحة حوكمة الشركات على سوق الأسهم السعودي.

٦. دراسة (الرشيدي، ٢٠٠٩) بعنوان "الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت وحوكمة الشركات – دراسة نظرية وميدانية" استهدفت هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي عبر الانترنت وذلك من خلال استطلاع رأي عينة من شركات السمسرة في الأوراق المالية في سوق المال المصري وقد بلغ حجم العينة (٣٤) شركة سمسرة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة

إيجابية متبادلة بين جودة حوكمة الشركات وبين الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت، فكلما كانت حوكمة الشركات جيدة أصبح الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت أكثر شفافية، وأن الاعتماد على الانترنت كأداة للإفصاح يؤدي إلى تحقيق حوكمة جيدة للشركات. كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن شفافية الإفصاح المحاسبي تشير إلى توفير كافة المعلومات الحقيقية بوضوح وبدرجة متساوية وفي التوقيت المناسب لكافة مستخدمي التقارير المالية.

٧. دراسة (أبو حمام، ٢٠٠٩) بعنوان "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" حيث سعت هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك من خلال تسليط الضوء على مقومات حماية المساهمين والمستثمرين، مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين، مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة، مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح، مقومات تحدد مسئوليات مجالس الإدارة. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب الميداني. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، كما توصلت الدراسة كذلك إلى وجود علاقة ارتباطيه بين قواعد الحوكمة وزيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

٨. دراسة (صالح، ٢٠١٠) بعنوان "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الارباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية – دراسة نظرية تطبيقية" حيث سعت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح المحاسبية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية من خلال دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (٤٥) شركة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وعدم وجود علاقة بين حجم واستقلال مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح.

٩. دراسة (Jean j.Chen and Haitao Zhang, 2012) بعنوان "أثر مبادئ حوكمة الشركات على ادارة الأرباح" سعت هذه الدراسة الى تحليل أثر تطبيق حوكمة الشركات على الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال دراسة ميدانية على الشركات الصينية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير حوكمة الشركات والحد من ممارسات إدارة الأرباح

وقد انعكس ذلك على تحسين أداء منشآت الأعمال وجودة القوائم المالية المنشورة. كما أن استقلال لجان المراجعة وتوافر الخبرات المالية والمحاسبية في أعضاء اللجنة له دورا معنويا في تفعيل الرقابة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة في مجال الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة الافصاح والشفافية للتقارير المالية المنشورة يتضح للباحث أن معظم الدراسات السابقة تؤكد على وجود ترابط قوي بين كل من تطبيق حوكمة الشركات وجودة الإفصاح للتقارير المالية المنشورة وأثر ذلك على حركة سوق الأوراق المالية. كما يلاحظ كذلك أن هناك تفاوتاً بين الدراسات السابقة حول العينة المستهدفة، وكذلك البيئة التي تم تطبيق الدراسات عليها كسوق فلسطين للأوراق المالية، أو جمهورية مصر العربية، أو السودان – دول شرق آسيا، وعليه لم تتطرق أي من الدراسات السابقة إلى دراسة وقياس مستوى الالتزام والجدية بتطبيق مبادئ ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية من خلال المنهج الوصفي التحليلي، كما لم تتجه أي من الدراسات السابقة لتسليط الضوء على وجهتي نظر مراجعي الحسابات كجهة مستقلة ومستخدمي القوائم المالية كأصحاب مصالح حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي – وهو ما يمثل نقطة الانطلاق للدراسة الحالية.

التعريفات الإجرائية:

- **الإفصاح المحاسبي:** يعرف الإفصاح في القوائم المالية بأنه "مدى قدرة القوائم المالية على بيان المعلومات الضرورية للمساهمين والمستثمرين والأطراف الأخرى بما يسمح لهم بالتنبؤ بمدى قدرة الشركة على زيادة أرباحها في المستقبل (Haigan J. et.al, 2011, PP.39-53). كما يعرف بأنه "نشر المعلومات في صورة قوائم وتقارير مالية وتوصيلها إلى مستخدميها مع الأخذ في الاعتبار النوع والكم والتوقيت وذلك من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (Kiridran, and Whalen, 2007, PP.497-522).
- **حوكمة الشركات:** هي عبارة عن مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شئون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة. (Thomes and Wiley, 2007, pp 1-2).
- **الافصاح:** يعني اتباع سياسة الوضوح الكامل واظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، ويعد الافصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد التقارير المالية. وهذا يعني أن تشمل القوائم المالية المنشورة جميع المعلومات الاضافية المرفقة بها لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع (حماد، ٢٠٠٧م، ص٥).
- **الشفافية:** هناك عدة شروط لا بد من توافرها حتى تتصف المعلومة بالشفافية وهي: أن تكون الشفافية

في الوقت المناسب دون تأخير، وأن تتاح لكافة الجهات المعنية بها، وأن تكون شارحة نفسها بنفسها دون أي غموض، وأخيرا أن يعقب الشفافية مساءلة فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك (يوسف، ٢٠٠٧م، ص٢٢).

الدراسة الميدانية

سوف يتناول الباحث في هذا المبحث الدراسة الميدانية والتي يمكن عرض عناصرها على النحو التالي:

أولاً: فرضيات الدراسة:

في ضوء الأهداف المحددة للدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

١. "هناك التزام وجدية في تطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات".

٢. "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات".

ثانيا: مجتمع الدراسة وعينته:

يتكون مجتمع الدراسة من الشرائح التالية:

- مراجعي الحسابات القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة كما في ١٤٣٤/١٢/٣هـ حيث بلغ عددهم نحو (٢٠٢) محاسب، كما تكونت العينة المختارة من (٩٦) مراجعاً تم تحديدهم اعتمادا على موقع http://www.surveysystem.com/sscalc.htm وهي تمثل ما نسبته (٤٧,٥%) من المجتمع الأصلي، حيث تم التركيز على منطقتي الرياض وجدة والدمام نظرا لتواجد النسبة الأعلى من مراجعي الحسابات في هذه المناطق، كما تم توزيع الاستبانات على جميع أفراد عينة الدراسة، وقد حاول الباحث جمع كامل الاستبانات بعد استبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل أو تلك التي لم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبانة.
- مستخدمي القوائم المالية حيث بلغ عددهم نحو (١٥٢) مستخدم موزعين بين مستخدمي القوائم المالية والمحللين الماليين والعاملين بسوق المال السعودي، وهي عينة عمدية تم اختيارها للمساهمة في تحقيق أهداف الدراسة، حيث تم التركيز على منطقتي الرياض وجدة نظرا لما يتميز به سكان هذه المناطق من معرفة واهتمام بعمليات الاستثمار، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد عينة الدراسة، وتم استرداد ١٤٨ استبانة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد ٩ استبانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل ١٣٩ استبانة أي بنسبة (٨٦,٨%) وهي نسبة مرتفعة ومعقولة قياساً بالأبحاث المماثلة.

ثالثاً: أداة الدراسة:

قام الباحث بالاعتماد في جمع البيانات على استخدام أسلوب قائمة الاستبيان، حيث قام بتطوير استبانتين لهذه الدراسة وقد تم توزيعها على الأفراد المعنيين بالإجابة عليها (مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية) وقد أعيد استلامها باليد - انظر الملحق رقم (١). وقد تكونت الاستبانة الخاصة بمراجعي الحسابات

من جزئين، تضمن الجزء الأول (٣) فقرات شملت البيانات العامة الخاصة بمراجعي الحسابات، أما الجزء الثاني فقد تضمن (٨٩) فقرة شملت ثلاثة محاور رئيسية كما هو موضح بالجدول رقم (١):

جدول رقم (١): يظهر أجزاء الاستبانة الخاصة بمراجعي الحسابات.

الجزء	المجال	الفقرات التي تقيس المتغير
الجزء الأول	البيانات العامة الخاصة بمراجعي الحسابات.	١-٣
الجزء الثاني	مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية.	١-٨٩
المحور الأول	القواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين.	١-٢٠
المحور الثاني	القواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات.	٢١-٣٧
المحور الثالث	القواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية.	٣٨-٨٩

أما فيما يتعلق بالاستبانة الخاصة بمراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية والتي استهدفت تسليط الضوء على وجهات نظر كل منهم حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي في ظل حوكمة الشركات، فقد تكونت من جزئين كما يظهرها الجدول رقم (٢)، تضمن الجزء الأول البيانات العامة الخاصة بمستخدمي القوائم المالية حيث شمل هذا الجزء (٥) فقرات، أما الجزء الثاني فقد تضمن (٣٩) فقرة تقيس مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات وذلك من وجهة نظر كل من مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية.

جدول رقم (٢): يظهر أجزاء الاستبانة الخاصة بمستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات.

الجزء	المحور	الفقرات التي تقيس المتغير
الجزء الأول	بيانات خاصة بمستخدمي القوائم المالية.	١-٥
الجزء الثاني	بيانات مشتركة بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية تقيس وجهات نظرهم حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات.	١-٣٩

أما فيما يتعلق بصياغة استبانات الدراسة فقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي بدرجاته الخمس (أوافق تماما، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق مطلقا) وقد أعطيت هذه الإجابات الدرجات (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي كما هو موضح بالجدول رقم (٣)، حيث تم اعتماد الوسط الحسابي الفرضي (٣) عند تحليل النتائج، وقد تم إعطاء الوزن النسبي وفقا للمقياس التالي لمتوسط إجابات كل من مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية.

جدول رقم (٣): يظهر الوسط الحسابي والوزن النسبي حسب مقياس ليكرت الخماسي.

الوسط الحسابي	الوزن النسبي
أكثر من ٤,٢٥ إلى ٥	أوافق تماما
أكثر من ٣,٥ إلى أقل من ٤,٢٥	أوافق
أكثر من ٢,٧٥ إلى أقل من ٣,٥	محايد
أكثر من ٢ إلى أقل من ٢,٧٥	لا أوافق
٢ فأقل	لا أوافق مطلقا

رابعا: صدق وثبات الاستبانة:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين هما:

١. **الصدق الظاهري (صدق المحكمين):** حيث تم عرض استبانات الدراسة على أربعة من أعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعات المملكة العربية السعودية ممن لديهم الالمام الواسع بموضوع الدراسة ومشكلتها، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر ملحق رقم (١).

٢. **صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة:** تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان الموزع على مراجعي الحسابات من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، وذلك للتأكد من مدى وجود ارتباط أم لا، ويوضح الجدول رقم (٤) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ =α وبذلك يعتبر المحور صادقا لما وضع لقياسه.

جدول رقم (٤): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من استبانة مراجعي الحسابات.

م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الجزء الثاني											
المحور الأول			المحور الثاني			المحور الثالث					
١	٠,٥٠٩	٠,٠٠٠	٢١	٠,٤٧	٠,٠٠٠	٣٨	٠,٦٣	٠,٠٠٠	٧٠	٠,٥٧	٠,٠٠٠
٢	٠,٦٦	٠,٠٠٠	٢٢	٠,٤٩	٠,٠٠٠	٣٩	٠,٥٢	٠,٠٠٠	٧١	٠,٥٨	٠,٠٠٠
٣	٠,٥٨	٠,٠٠٠	٢٣	٠,٦٤	٠,٠٠٠	٤٠	٠,٧٠	٠,٠٠٠	٧٢	٠,٦٤	٠,٠٠٠
٤	٠,٦٧	٠,٠٠٠	٢٤	٠,٥١	٠,٠٠٠	٤١	٠,٧١	٠,٠٠٠	٧٣	٠,٥٦	٠,٠٠٠
٥	٠,٧٦	٠,٠٠٠	٢٥	٠,٣١	٠,٠٢٠	٤٢	٠,٧١	٠,٠٠٠	٧٤	٠,٥٤	٠,٠٠٠
٦	٠,٧٥	٠,٠٠٠	٢٦	٠,٥٧	٠,٠٠٠	٤٣	٠,٧٢	٠,٠٠٠	٧٥	٠,٤٨	٠,٠٠٠
٧	٠,٥٥	٠,٠٠٠	٢٧	٠,٦٦	٠,٠٠٠	٤٤	٠,٧٣	٠,٠٠٠	٧٦	٠,٢٦	٠,٠١٠
٨	٠,٦٦	٠,٠٠٠	٢٨	٠,٧٥	٠,٠٠٠	٤٥	٠,٦٥	٠,٠٠٠	٧٧	٠,٣٢	٠,٠١٠
٩	٠,٥٧	٠,٠٠٠	٢٩	٠,٦٦	٠,٠٠٠	٤٦	٠,٧٢	٠,٠٠٠	٧٨	٠,٧٠	٠,٠٠٠
١٠	٠,٦٨	٠,٠٠٠	٣٠	٠,٥٨	٠,٠٠٠	٤٧	٠,٦٧	٠,٠٠٠	٧٩	٠,٥٩	٠,٠٠٠
١١	٠,٤٢	٠,٠٠٠	٣١	٠,٧٢	٠,٠٠٠	٤٨	٠,٧٥	٠,٠٠٠	٨٠	٠,٦٨	٠,٠٠٠
١٢	٠,٥٧	٠,٠٠٠	٣٢	٠,٦٥	٠,٠٠٠	٤٩	٠,٦٦	٠,٠٠٠	٨١	٠,٥٩	٠,٠٠٠
١٣	٠,٧١	٠,٠٠٠	٣٣	٠,٦٥	٠,٠٠٠	٥٠	٠,٦٨	٠,٠٠٠	٨٢	٠,٤٤	٠,٠٠٠
١٤	٠,٣٩	٠,٠٠٠	٣٤	٠,٧٣	٠,٠٠٠	٥١	٠,٧١	٠,٠٠٠	٨٣	٠,٥٩	٠,٠٠٠
١٥	٠,٦٩	٠,٠٠٠	٣٥	٠,٦٧	٠,٠٠٠	٥٢	٠,٤٤	٠,٠٠٠	٨٤	٠,٦٥	٠,٠٠٠

م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	م	*معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
١٦	٠,٦٣	٠,٠٠٠	٣٦	٠,٦٢	٠,٠٠٠	٥٣	٠,٤٨	٠,٠٠٠	٨٥	٠,٦٠	٠,٠٠٠
١٧	٠,٦٥	٠,٠٠٠	٣٧	٠,٥٨	٠,٠٠٠	٥٤	٠,٧٣	٠,٠٠٠	٨٦	٠,٦٤	٠,٠٠٠
١٨	٠,٤٢	٠,٠٠٠				٥٥	٠,٦٧	٠,٠٠٠	٨٧	٠,٥١	٠,٠٠٠
١٩	٠,٦٠	٠,٠٠٠				٥٦	٠,٤٧	٠,٠٠٠	٨٨	٠,٥٧	٠,٠٠٠
٢٠	٠,٧٨ ٠,٧١	٠,٠٠٠				٥٧	٠,٦١	٠,٠٠٠	٨٩	٠,٥٦	٠,٠٠٠
						٥٨	٠,٥٨	٠,٠٠٠			
						٥٩	٠,٧٥	٠,٠٠٠			
						٦٠	٠,٦٠	٠,٠٠٠			
						٦١	٠,٣٤	٠,٠٠٠			
						٦٢	٠,٣٣	٠,٠١٠			
						٦٣	٠,٦٤	٠,٠٠٠			
						٦٤	٠,٦٤	٠,٠٠٠			
						٦٥	٠,٦٠	٠,٠٠٠			
						٦٦	٠,٧١	٠,٠٠٠			
						٦٧	٠,٤٩	٠,٠٠٠			
						٦٨	٠,٦٣	٠,٠٠٠			
						٦٩	٠,٥٣	٠,٠٠٠			

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥=α.**

وفيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والمعدل الكلي لفقرات استبانة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (٥) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ =α وبذلك يعتبر المحور صادقا لما وضع لقياسه.

جدول رقم (٥): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من استبانة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية

م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	م	*معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الجزء الثاني								
١	٠,٤٠١	٠,٠٠٠	١٣	٠,٤١٣	٠,٠٠٠	٢٥	٠,٥٠٨	٠,٠٠٠
٢	٠,٣٥٤	٠,٠٠٠	١٤	٠,٣٩١	٠,٠٠٠	٢٦	٠,٣٧٨	٠,٠٠٠
٣	٠,٤٥٦	٠,٠٠٠	١٥	٠,٣٦٥	٠,٠٠٠	٢٧	٠,٤٧٧	٠,٠٠٠
٤	٠,٥٩٤	٠,٠٠٠	١٦	٠,٤٠٥	٠,٠٠٠	٢٨	٠,٤٢٨	٠,٠٠٠
٥	٠,٦٥٧	٠,٠٠٠	١٧	٠,٤٣٩	٠,٠٠٠	٢٩	٠,٢٧٣	٠,٠٠١
٦	٠,٤٥٦	٠,٠٠٠	١٨	٠,٣٣٠	٠,٠٠٠	٣٠	٠,٢٧٣	٠,٠٠١
٧	٠,٣٩٥	٠,٠٠٠	١٩	٠,٥٣٨	٠,٠٠٠	٣١	٠,٢٧٩	٠,٠٠١
٨	٠,٣٨٤	٠,٠٠٠	٢٠	٠,٥٦٨	٠,٠٠٠	٣٢	٠,٣٨٧	٠,٠٠٠
٩	٠,٢٨٧	٠,٠٠١	٢١	٠,٥٦٩	٠,٠٠٠	٣٣	٠,٣٢٤	٠,٠٠٠
١٠	٠,٢٩٢	٠,٠٠٠	٢٢	٠,٥٨٩	٠,٠٠٠	٣٤	٠,٣٨١	٠,٠٠٠
١١	٠,٢٠٩	٠,٠١٤	٢٣	٠,٥٠٠	٠,٠٠٠	٣٥	٠,١١٣	٠,١٨٧
١٢	٠,٣٣١	٠,٠٠٠	٢٤	٠,٤٣٣	٠,٠٠٠	٣٦	٠,٢١٧	٠,٠١٠

***الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥=α.**

صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

يشير الجدول رقم (٦) الى معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور استبانة مراجعي الحسابات مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥ =α وبذلك تعتبر جميع محاور الإستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٦): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الجزء الثاني لاستبانة مراجعي الحسابات مع المعدل الكلي لفقرات الجزء الثاني من الاستبانة.

المحور	عنوان المحور الفرعي	*معامل الارتباط	مستوى الدلالة
مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية.	القواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين	٠,٨٥١	٠,٠٠٠
	القواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	٠,٩٠٢	٠,٠٠٠
	القواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية	٠,٩٦٩	٠,٠٠٠

***الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥=α.**

ثبات فقرات الاستبانة: تم إجراء خطوات الثبات على عينة الدراسة من خلال الطرق التالية:

١-**طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient**: حيث تم تجزئة فقرات الجزء الثاني لاستبانات الدراسة إلى جزئين، بحيث يمثل الجزء الأول الأسئلة الفردية والجزء الثاني يمثل الأسئلة الزوجية، ثم احتساب معامل الارتباط (r) بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية ثم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة بيرسون براون كالتالي:

$$\frac{2\ r}{1+r}$$

حيث r معامل الارتباط

ومن خلال جدول رقم (٧) يظهر أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان.

٢-**طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha**:

اعتمد الباحث كذلك على طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة الخاصة بمراجعي الحسابات بلغت تقريبا (٠,٩٦٧)، في حين كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة الخاصة بمراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية تقريبا (٠,٧٣٩) - حيث تعبر هذه القيم عن درجة عالية من الثبات مما يعكس ثبات إجابات المبحوثين، وهذا بدوره يشير الى القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت لأجله، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات الاستبانة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج.

جدول رقم (٧): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية وطريقة ألفا كرونباخ).

الاستبانة	المجال	المحور	عنون المحور الفرعي	التجزئة النصفية			
				عدد الفقرات	*معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	معامل ألفا كرونباخ
مراجعي الحسابات	مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية	الأول	القواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين	٢٠	٠,٦٠	٠,٧٥	٠,٨٩
		الثاني	القواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	١٧	٠,٥٩	٠,٧٤	٠,٨٣
		الثالث	القواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية	٥٢	٠,٨٩	٠,٩٤	٠,٩٤
	جميع الفقرات			**٨٩**			**٠,٩٦**
مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية	مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات	الثاني	بيانات مشتركة بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية تقيس وجهات نظرهم حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات	٣٩	٠,٤٣٤	٠,٦٠	٠,٧١
	جميع الفقرات			**٣٩**			**٠,٧٣**

***الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥=α.**

خامسا: حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية:

إذ تم اختيار منطقة الرياض، جدة، الدمام، الخبر، خميس مشيط، وذلك لغايات حصر وتمثيل مناطق المملكة بشكل جيد.

ب- الحدود الزمانية:

امتدت الفترة الزمنية للدراسة من عام ٢٠١٢م ولغاية ٢٠١٣م.

ج- الحدود البشرية:

شملت عينة الدراسة مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات العاملين والمزاولين للمهنة بالمملكة العربية السعودية.

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

أولاً: تحليل نتائج البيانات العامة الخاصة بمراجعي الحسابات:

من خلال الجدول رقم (٨) والذي يظهر البيانات العامة المتعلقة بعينة الدراسة (مراجعي الحسابات)، حيث يتضح للباحث ما يلي:

- كافة عينة الدراسة من المتخصصين في المحاسبة، سواء كان ذلك في مرحلة البكالوريوس أم الماجستير وهذا يعني أنهم مؤهلون تأهيلا أكاديميا ملائما.
- أن ما نسبته ٨٠,٢% من عينة الدراسة هم من حملة شهادة الزمالة الأمريكية مما يعزز تمرسهم في فهم المعايير ذات العلاقة بمهنة المحاسبة وتطبيقاتها.

- أن ما نسبته ٦٨,٨% من عينة الدراسة هم ممن لديهم خبرة عملية في مهنة المحاسبة تتراوح ما بين خمس سنوات كحد أدنى إلى خمس عشرة سنة فأكثر.
- المؤشرات السابقة تشير إلى كفاية تأهيل العينة المختارة من مراجعي الحسابات مما سيساهم في تعميم نتائج الدراسة ومما يعزز الثقة بالنتائج المحصل عليها.

الجدول رقم (٨): يظهر البيانات العامة الخاصة بعينة الدراسة (مراجعي الحسابات).

البيـــان		التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس محاسبة	٧٩	%٨٢
	ماجستير محاسبة	١٧	%١٨
	دكتوراه محاسبة	----	-----
	مؤهل آخر	----	-----
المؤهلات المهنية	CPA الزمالة الأمريكية	٧٧	%٨٠,٢
	CA الزمالة البريطانية	----	-----
	SOCPA الزمالة السعودية	١٠	%١٠,٤
	CIA جمعية المراجعين الداخليين	١	%١,٠
	أخرى	٨	%٨,٤
عدد سنوات الخبرة	أقل من خمس سنوات	٣٠	%٣١,٢
	من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات	٢٣	%٢٤
	من عشر سنوات إلى أقل من خمس عشرة سنة	٧	%٧,٢
	خمس عشرة سنة فأكثر.	٣٦	%٣٧,٦

ثانياً: تحليل نتائج البيانات العامة الخاصة بمستخدمي القوائم المالية:

من خلال الجدول رقم (٩) يتضح للباحث ما يلي:

- أن غالبية عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس والماجستير، وهي نسبة جيدة دالة على تأهيلهم للإجابة على كافة فقرات الاستبانة بفعالية، فضلا على أن غالبيتهم من موظفي القطاع الخاص الذين يبحثون عن الاستثمارات الفردية خاصة في القطاعات المالية.
- يتضح كذلك من خلال الجدول رقم (٩) أن ما نسبته (٥١,١%) من مستخدمي القوائم المالية هم ممن يعتمد على التقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة كمصدر للحصول على المعلومات، فضلا على أن لديهم الخبرة في بيع وشراء الأسهم والقدرة على فهم صيغة ومحتوى تقرير مراجع الحسابات مع وجود بعض المصطلحات الغامضة لديهم والتي لا يستطيع فهمها إلا المتخصصين في هذا المجال.

الجدول رقم (٩): يظهر البيانات العامة الخاصة بعينة الدراسة (مستخدمي القوائم المالية).

	البيـــان		التكرار	النسبة
١	**المؤهل العلمي**	بدون مؤهل	-----	-----
		أقل من الثانوية	-----	-----
		ثانوية عامة	-----	-----
		بكالوريوس	٨٦	٦١,٩
		ماجستير	٥٣	٣٨,١
		دكتوراه	-----	-----
٢	**طبيعة القطاعات المستثمر فيها**	مؤسسات مالية	٧١	٥١,٠
		قطاعات صناعية	٥٣	٣٨,٢
		قطاعات تجارية	٤	٢,٩
		زراعية	-----	-----
		خدمية وأخرى	١١	٧,٩
٣	**سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم**	اقل من سنة	٩	٦,٥
		من سنة إلى اقل من ٣ سنوات	٦١	٤٣,٨
		من ٣ سنة إلى اقل من ٥ سنوات	٢٧	١٩,٤
		أكثر من ٥ سنوات	٤٢	٣٠,٣
٤	**مصادر الحصول على المعلومات**	التقرير السنوي للشركة	٧١	٥١,١
		المكاتب التي تتعامل في الأسهم	٥	٣,٧
		الصحف والنشرات المحلية	١٧	١٢,٢
		الأصدقاء والأقارب	٤٦	٣٣,٠
		وحدات تداول الأسهم ومراكز الاستثمار في البنوك	-----	-----
٥	**مدى تفهم صيغة ومحتوى تقرير المراجع**	واضح	٢٩	٢٠,٨
		واضح مع وجود مصطلحات غامضة	٩٩	٧١,٢
		غير واضح	١١	٨

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

في هذا الجزء سوف يتم عرض نتائج التحليل الوصفي للدراسة الميدانية وذلك على النحو الآتي:

أولاً: التحليل الوصفي لآراء مراجعي الحسابات حول مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية.

تم إجراء التحليل الوصفي للبيانات من خلال تسليط الضوء على ثلاثة محاور رئيسة وذلك على النحو التالي:

أ. المحور الأول: مستوى الالتزام بالقواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين:

يشير الجدول رقم (١٠) إلى الإحصاءات الوصفية لآراء مراجعي الحسابات حول مستوى الالتزام بالقواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين في الشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي، ومن خلال نتائج الجدول رقم (١٠) يتضح ما يأتي:

١. تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (٣,٧٨-٤,٥٣)، وعليه فإننا نلاحظ أن أقل المتوسطات كان للفقرة رقم (١٧) والتي كانت تتعلق بمدى التزام المستثمرين من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم – مثل صناديق الاستثمار – من الإفصاح عن سياساتهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية، حيث بلغ المتوسط العام لهذه الفقرة نحو (٣,٧٨)

وبانحراف معياري بلغ تقريبا (٠,٨٦)، في حين كانت أعلى المتوسطات للفقرة رقم (١) والتي تتعلق بمدى الالتزام بأن يتضمن النظام الأساس للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والاحتياطات اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم النظامية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة تقريبا (٤,٥٣) وبانحراف معياري نحو(٠,٥٤).

٢. بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة حوالي (٤,٠٩) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (Test Value=3)، كما بلغت الأهمية النسبية للفقرات مجتمعة حوالي (٨١,٨٠)، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة تقريبا (٠,٥٢)، وبلغ معامل الاختلاف للفقرات مجتمعة نحو (١٢,٧١) وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين والتشتت بين إجابات عينة الدراسة، وهذا ما يشير أيضا إلى أن هناك التزام بالقواعد العامة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين من وجهة نظر مراجعي الحسابات.

٣. كانت جميع الفقرات ايجابية ومعدلها أكبر من الوسط الفرضي (٣) ومستوى المعنوية لكل فقرة اقل من (٠,٠٥)، أي دال إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١).

جدول رقم (١٠): الإحصاءات الوصفية لآراء مراجعي الحسابات حول مستوى الالتزام بالقواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين واختبار t للعينة الواحدة.

المحور	الفقرات	المؤشرات الإحصائية					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	t	Sig
حقوق المساهمين والجمعية العامة	١	٤,٥٢	١١,٩٥	٠,٥٤	٩٠,٤	٢٧,٧٣	٠,٠٠
	٢	٤,٣٤	١٥,٤٤	٠,٦٧	٨٦,٨	١٩,٥٤	٠,٠٠
	٣	٤,٢٤	٢٠,٤٢	٠,٨٦٦	٨٤,٨	١٤,١٨	٠,٠٠
	٤	٤,١٠	٢٠,٠٣	٠,٨٢٢	٨٢,٠٦	١٣,٢٠	٠,٠٠
	٥	٤,٠٩	٢٢,٧٤	٠,٩٣	٨١,٨	١١,٤٩	٠,٠٠
	٦	٤,١٦	١٩,٤٧	٠,٨١	٨٣,٢	١٤,١٢	٠,٠٠
	٧	٤,٣١	١٥,٣١	٠,٦٦	٨٦,٢	١٩,٣٩	٠,٠٠
	٨	٤,٠٩	١٩,٨٠	٠,٨١	٨١,٨	١٣,١٦	٠,٠٠
	٩	٣,٩٠	٢٧,٤٤	١,٠٧	٧٨	٨,٣٤١	٠,٠٠
	١٠	٤,٠٣	١٨,٦١	٠,٧٥	٨٠,٦	١٣,٤٢	٠,٠٠
	١١	٤,١١	١٧,٧٦	٠,٧٣	٩٠,٦	٣,٥٨٩	٠,٠٠
	١٢	٤,٠٥	١٨,٥٢	٠,٧٥	٨١	١٣,٧١	٠,٠٠
	١٣	٤,٠٠	٢٣,٧٥	٠,٩٥	٨٠	١٠,٢٨	٠,٠٠
	١٤	٤,٢١	١٦,٨٦	٠,٧١	٨٤,٢	١٦,٨٦	٠,٠٠
	١٥	٣,٨٤	٢٤,٢٢	٠,٩٣	٧٦,٨	٨,٨٦٥	٠,٠٠
حقوق التصويت	١٦	٣,٧٩	٢٣,٢٢	٠,٨٨	٧٥,٨٠	٨,٧٩٤	٠,٠٠
	١٧	٣,٧٨	٢٢,٧٥	٠,٨٦	٧٥,٦٠	٨,٨٨٢	٠,٠٠
حقوق المساهمين في أرباح الأسهم	١٨	٤,١٣	١٤,٥٣	٠,٦٠	٨٢,٦	١٨,٤٣	٠,٠٠
	١٩	٤,٠٤	١٥,٣٥	٠,٦٢	٨٠,٨	١٦,٣٣	٠,٠٠
	٢٠	٤,٠٥	١٨,٥٢	٠,٧٥	٨١	١٣,٧١	٠,٠٠
المعدل العام للفقرات (١-٢٠)		**٤,٠٩**	**١٢,٧١**	**٠,٥٢**	**٨١,٨٠**	**٢٠,٣٦**	**٠,٠٠**

ب. المحور الثاني: مستوى الالتزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات:

يشير الجدول رقم (١١) الى الإحصاءات الوصفية لآراء مراجعي الحسابات حول مستوى الالتزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات في الشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي، ومن خلال نتائج الجدول رقم (١١) يتضح ما يلي:

١. تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (٣,٧٧-٤,٢٨)، وعليه فإننا نلاحظ أن أقل المتوسطات كان للفقرة رقم (٣٢) والتي تتعلق بمدى الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على ميزات ومكافئات وتعويضات الأعضاء (أعضاء مجلس الإدارة، كبار التنفيذيين، المدير المالي، الرئيس التنفيذي)، حيث بلغ المتوسط العام لهذه الفقرة تقريبا (٣,٧٧) وبانحراف معياري نحو (١,١٢)، في حين كانت أعلى المتوسطات للفقرة رقم (٢١) والتي تتعلق بمدى الالتزام بفحص ومراجعة المعلومات الدورية التي تقدم للمستويات الإدارية المختلفة وتنظيم إعدادها وتوقيت عرضها، بالإضافة إلى مراجعة المعلومات المقدمة للمستثمرين والتأكد من شمولها، ودقتها وهو ما يتفق مع مبدأ "الإفصاح والشفافية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة تقريبا (٤,٢٨) وبانحراف معياري نحو(٠,٥٥).

٢. بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة حوالي (٤,٠٨) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (Test Value=3)، وبلغت الأهمية النسبية للفقرات مجتمعة حوالي (٨١,٦١)، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة (٠,٤٦)، وبلغ معامل الاختلاف للفقرات مجتمعة (١١,٢٧) وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين والتشتت بين اجابات عينة الدراسة، وهو ما يشير أيضا الى أن هناك التزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات من وجهة نظر مراجعي الحسابات.

٣. كانت جميع الفقرات إيجابية ومعدلها أكبر من الوسط الفرضي (٣) ومستوى المعنوية لكل فقرة أقل من (٠,٠٥)، أي دال إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١).

جدول رقم (١١): الإحصاءات الوصفية لآراء مراجعي الحسابات حول مستوى الالتزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات واختبار t للعينة الواحدة.

المحور	الفقرات	المؤشرات الإحصائية					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
الإفصاح والشفافية	٢١	٤,٢٨	١٢,٨٥	٠,٥٥	٨٥,٦٠	٢٢,٧٣	٠,٠٠
	٢٢	٤,٢٣	١٣,٤٨	٠,٥٧	٨٤,٦٠	٢١,٢٥	٠,٠٠
	٢٣	٤,١١	١٩,٩٥	٠,٨٢	٨٢,٢٠	١٣,٢٥	٠,٠٠
	٢٤	٤,٠٨	١٧,١٦	٠,٧٠	٨١,٦٠	١٥,١٨	٠,٠٠
	٢٥	٤,٢٤	١٤,٣٩	٠,٦١	٨٤,٨٠	٢٠,٠٤	٠,٠٠
	٢٦	٤,١٦	١٧,٥٥	٠,٧٣	٨٣,٢٠	١٥,٦٨	٠,٠٠
	٢٧	٤,١٩	١٤,٣٢	٠,٦٠	٨٣,٨٠	١٩,٤٢	٠,٠٠

المحور	الفقرات	المؤشرات الإحصائية					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
	٢٨	٤,١٩	١٥,٠٤	٠,٦٣	٨٣,٨٠	١٨,٤١	٠,٠٠
	٢٩	٤,٢٤	١٣,٤٤	٠,٥٧	٨٤,٨٠	٢١,٢٥	٠,٠٠
	٣٠	٤,١٧	١٤,١٥	٠,٥٩	٨٣,٤٠	١٩,٤٤	٠,٠٠
	٣١	٣,٩٣	٢٣,٤١	٠,٩٢	٧٨,٦٠	١٠,٠٢	٠,٠٠
	٣٢	٣,٧٧	٢٩,٧١	١,١٢	٧٥,٤٠	٦,٧٨٣	٠,٠٠
	٣٣	٣,٩٢	٢٢,٧٠	٠,٨٩	٧٨,٤٠	٩,٣١٠	٠,٠٠
	٣٤	٣,٨٣	٢٥,٨٥	٠,٩٩	٧٦,٦٠	٨,٢٥٢	٠,٠٠
	٣٥	٣,٨٧	٢٢,٢٢	٠,٨٦	٧٧,٤٠	٩,٩٣٠	٠,٠٠
	٣٦	٤,٠٤	١٩,٠٦	٠,٧٧	٨٠,٨٠	١٣,٢١	٠,٠٠
	٣٧	٤,١٢	١٣,٥٩	٠,٥٦	٨٢,٤٠	١٩,٦٣	٠,٠٠
المعدل العام للفقرات (٢١-٣٧)		**٤,٠٨**	**١١,٢٧**	**٠,٤٦**	**٨١,٦١**	**٢٢,٩٩**	**٠,٠٠**

ج. المحور الثالث: مستوى الالتزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية:

يشير الجدول رقم (١٢) إلى الإحصاءات الوصفية لآراء مراجعي الحسابات حول مستوى الالتزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية في الشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي، ومن خلال نتائج الجدول رقم (١٢) يتضح ما يأتي:

١. تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (٣,٦١-٤,٤٩)، وعليه فإننا نلاحظ أن أقل المتوسطات كان للفقرة رقم (٦٧) والتي تتعلق بمدى حرص لجنة المراجعة على عقد اجتماعا واحدا على الأقل في العام مع المراجعين الخارجيين دون حضور الإدارة لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام، حيث بلغ المتوسط العام لهذه الفقرة تقريبا (٣,٦١) وبانحراف معياري (١,٣٤)، في حين كانت أعلى المتوسطات للفقرة رقم (٧٦) والتي تتعلق بمستوى الالتزام بعدم ترشيح أي شخص سبق إدانته بجريمة مخلة بالشرف والأمانة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة تقريبا (٤,٤٩) وبانحراف معياري (٠,٥٤).

٢. بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة حوالي (٤,٠٨) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (Test Value=3)، كما بلغت الأهمية النسبية للفقرات مجتمعة حوالي (٨١,٦٠)، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة (٠,٤٦)، وبلغ معامل الاختلاف للفقرات مجتمعة (١١,٢٧) وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين والتشتت بين إجابات عينة الدراسة، وهذا ما يشير أيضا إلى أن هناك التزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية من وجهة نظر مراجعي الحسابات.

٣. كانت جميع الفقرات ايجابية ومعدلها أكبر من الوسط الفرضي (٣) ومستوى المعنوية لكل فقرة اقل من (٠,٠٥)، أي دال إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١).

جدول رقم (١٢): الإحصاءات الوصفية لآراء مراجعي الحسابات حول مستوى الالتزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الادارة والإجراءات التنظيمية والقانونية واختبار t للعينة الواحدة.

المحور	الفقرات	المؤشرات الإحصائية					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
مجلس الإدارة	٣٨	٤,١٣	١٦,٩٥	٠,٧٠	٨٢,٦٠	١٥,٩١	٠,٠٠
	٣٩	٤,١٤	١٤,٧٣	٠,٦١	٨٢,٨٠	١٨,٤١	٠,٠٠
	٤٠	٤,١٠	١٩,٧٦	٠,٨١	٨٢,٠٠	١٣,٤١	٠,٠٠
	٤١	٤,٠٢	٢١,٨٩	٠,٨٨	٨٠,٤٠	١١,٤٥	٠,٠٠
	٤٢	٣,٩٨	٢٣,١٢	٠,٩٢	٧٩,٦٠	١٠,٤٣	٠,٠٠
	٤٣	٣,٩٥	٢٢,٧٨	٠,٩٠	٧٩,٠٠	١٠,٣١	٠,٠٠
	٤٤	٤,٠٦	١٩,٩٥	٠,٨١	٨١,٢٠	١٢,٨٤	٠,٠٠
	٤٥	٣,٨٩	٢٦,٢٢	١,٠٢	٧٧,٨٠	٨,٧٠٠	٠,٠٠
	٤٦	٣,٨٥	٢٤,٩٤	٠,٩٦	٧٧,٠٠	٨,٦٦٣	٠,٠٠
	٤٧	٣,٧٩	٢٨,٥٠	١,٠٨	٧٥,٨٠	٧,٢٤٢	٠,٠٠
	٤٨	٣,٦٨	٢٩,٦٢	١,٠٩	٧٣,٦٠	٦,٢٢٣	٠,٠٠
	٤٩	٣,٦٨	٢٥,٠٠	٠,٩٢	٧٣,٦٠	٧,٤١٩	٠,٠٠
	٥٠	٣,٩٨	٢٠,٣٥	٠,٨١	٧٩,٦٠	١٢,٠٣	٠,٠٠
	٥١	٣,٨٠	٢٢,٨٩	٠,٨٧	٧٦,٠٠	٩,٠٦٥	٠,٠٠
	٥٢	٤,١١	١٥,٣٣	٠,٦٣	٨٢,٢٠	١٧,٤٨	٠,٠٠
	٥٣	٤,١٥	١٥,١٨	٠,٦٣	٨٣,٠٠	١٧,٤٦	٠,٠٠
	٥٤	٣,٩٢	٢٠,٦٦	٠,٨١	٧٨,٤٠	١١,٣٢	٠,٠٠
	٥٥	٤,٢٣	١٤,٦٦	٠,٦٢	٨٤,٦٠	١٨,٩٥	٠,٠٠
	٥٦	٤,١٤	١٥,٤٦	٠,٦٤	٨٢,٨٠	١٧,٣١	٠,٠٠
	٥٧	٤,١٩	١٦,٧١	٠,٧٠	٨٣,٨٠	١٦,٤٠	٠,٠٠
	٥٨	٤,٢٩	١٣,٧٥	٠,٥٩	٨٥,٨٠	٢١,٣٥	٠,٠٠
لجنة المراجعة	٥٩	٤,٠٠	٢٢,٥٠	٠,٩٠	٨٠,٠٠	١٠,٩٢	٠,٠٠
	٦٠	٤,٠٨	١٧,٤٠	٠,٧١	٨١,٦٠	١٤,٨٧	٠,٠٠
	٦١	٤,٢٢	١٧,٠٦	٠,٧٢	٨٤,٤٠	١٦,٥٧	٠,٠٠
	٦٢	٤,٢٠	١٥,٩٥	٠,٦٧	٨٤,٠٠	١٧,٥٧	٠,٠٠
	٦٣	٤,١٣	٢١,٣١	٠,٨٨	٨٢,٦٠	١٢,٦١	٠,٠٠
	٦٤	٣,٩١	٢٢,٢٥	٠,٨٧	٧٨,٢٠	١٠,٣٣	٠,٠٠
	٦٥	٤,٠٩	٢١,٠٣	٠,٨٦	٨١,٨٠	١٢,٤١	٠,٠٠
	٦٦	٤,١٠	١٨,٧٨	٠,٧٧	٨٢,٠٠	١٤,١٠	٠,٠٠
	٦٧	٣,٦١	٣٧,١٢	١,٣٤	٧٢,٢٠	٤,٥١٤	٠,٠٠
	٦٨	٣,٩١	٢١,٢٣	٠,٨٣	٧٨,٢٠	١٠,٧٩	٠,٠٠
	٦٩	٣,٩٧	١٦,١٢	٠,٦٤	٧٩,٤٠	١٤,٩٥	٠,٠٠
	٧٠	٣,٩٥	١٩,٢٤	٠,٧٦	٧٩,٠٠	١٢,٣٨	٠,٠٠
	٧١	٤,١٧	١٥,٣٥	٠,٦٤	٨٣,٤٠	١٧,٩٢	٠,٠٠
	٧٢	٤,٢٢	١٤,٢٢	٠,٦٠	٨٤,٤٠	٢٠,٠٠	٠,٠٠
	٧٣	٤,٣٠	١٤,١٩	٠,٦١	٨٦,٠٠	٢٠,٨٤	٠,٠٠
	٧٤	٤,٢٧	١٤,٩٩	٠,٦٤	٨٥,٤٠	١٩,٦٣	٠,٠٠
	٧٥	٤,٢٩	١٦,٠٨	٠,٦٩	٨٥,٨٠	١٨,٤١	٠,٠٠

المحور	الفقرات	المؤشرات الإحصائية					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
لجنة الترشيحات والمكافئات	٧٦	٤,٤٩	١٢,٠٣	٠,٥٤	٨٩,٨٠	٢٧,١٤	٠,٠٠
	٧٧	٤,٤٢	١٣,٣٥	٠,٥٩	٨٨,٤٠	٢٣,٦٦	٠,٠٠
	٧٨	٤,٠٥	١٨,٧٧	٠,٧٦	٨١,٠٠	١٣,٤٧	٠,٠٠
	٧٩	٤,١٩	١٥,٠٤	٠,٦٣	٨٣,٨٠	١٨,٤١	٠,٠٠
	٨٠	٤,٠٥	٢٠,٧٤	٠,٨٤	٨١,٠٠	١٢,٢٣	٠,٠٠
	٨١	٤,٢٢	١٤,٦٩	٠,٦٢	٨٤,٤٠	١٩,٤٦	٠,٠٠
	٨٢	٤,١١	٢١,٤١	٠,٨٨	٨٢,٢٠	١٢,٣٤	٠,٠٠
اجتماعات مجلس الادارة وجدول الأعمال	٨٣	٤,٢٣	١٥,١٣	٠,٦٤	٨٤,٦٠	١٨,٩٨	٠,٠٠
	٨٤	٤,١٠	١٩,٠٢	٠,٧٨	٨٢,٠٠	١٣,٨٦	٠,٠٠
	٨٥	٤,١٤	١٤,٩٨	٠,٦٢	٨٢,٨٠	١٧,٩١	٠,٠٠
	٨٦	٤,١٦	١٥,٦٣	٠,٦٥	٨٣,٢٠	١٧,٤٨	٠,٠٠
تعارض المصالح في مجلس الادارة	٨٧	٤,٢٤	١٤,٦٢	٠,٦٢	٨٤,٨٠	١٩,٥١	٠,٠٠
	٨٨	٤,٣٠	١٥,٨١	٠,٦٨	٨٦,٠٠	١٨,٨٩	٠,٠٠
	٨٩	٤,٢٨	١٤,٢٥	٠,٦١	٨٥,٦٠	٢٠,٧٤	٠,٠٠
المعدل العام للفقرات (٣٨-٨٩)		**٤,٠٨**	**١١,٢٧**	**٠,٤٦**	**٨١,٦٠**	**٢٣,٠٢**	**٠,٠٠**

اختبار الفرضية الأولى: "هناك التزام وجدية في تطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات".

من خلال الجدول رقم (١٣) والذي يظهر الإحصاءات الوصفية لآراء مراجعي الحسابات لكل محور من المحاور الفرعية التي تقيس مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية وللمحاور مجتمعة، نلاحظ أن المتوسط العام للمحاور الثلاثة التي تقيس مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية قد بلغ تقريبا (٤,٠٨) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (٣= Test Value) وهو ما يشير أيضا الى درجة تأييد عالية من قبل عينة الدراسة (مراجعي الحسابات) حول التزام وجدية الشركات بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية، كما بلغت الأهمية النسبية للمحاور مجتمعة نحو (٨١,٦٠) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (٦٠%)، كما بلغ الانحراف المعياري للمحاور مجتمعة (٠,٤٤)، وبلغ معامل الاختلاف للمحاور مجتمعة (١٠,٧٨) وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين والتشتت بين اجابات عينة الدراسة. وللتأكد من هذه النتيجة قام الباحث بإجراء اختبار (One Sample T Test) للفرضية الأولى حيث نلاحظ من خلال الجدول (١٣) أن القيمة الاحتمالية (Sig = 0.000) أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) علية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، ونستنتج من ذلك أن "هناك التزام وجدية في تطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات" وهذا يعني أن الفرضية الأولى صحيحة.

جدول رقم (١٣): الإحصاءات الوصفية لآراء مراجعي الحسابات لكل محور من المحاور الفرعية التي تقيس مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية وللمحاور مجتمعة واختبار t للعينة الواحدة.

المجال	الفقرات	المؤشرات الإحصائية					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
مستوى الالتزام بالقواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين	١-٢٠	٤,٠٩	١٢,٧١	٠,٥٢	٨١,٨٠	٢٠,٣٦	٠,٠٠
مستوى الالتزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	٢١-٣٧	٤,٠٨	١١,٢٧	٠,٤٦	٨١,٦١	٢٢,٩٩	٠,٠٠
مستوى الالتزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية	٣٨-٨٩	٤,٠٨	١١,٢٧	٠,٤٦	٨١,٦٠	٢٣,٠٢	٠,٠٠
مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية (١-٨٩)		**٤,٠٨**	**١٠,٧٨**	**٠,٤٤**	**٨١,٦٠**	**٢٣,٧٠**	**٠,٠٠**

ثانياً: التحليل الوصفي لآراء مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات:

تم إجراء التحليل الوصفي للبيانات من خلال تسليط الضوء على عدد من المؤشرات المالية وغير المالية للتعرف على وجهات نظر كل من مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، وذلك على النحو التالي:

أ- من وجهة نظر مراجعي الحسابات:

يشير الجدول رقم (١٤) إلى الإحصاءات الوصفية لآراء مراجعي الحسابات حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي في ظل حوكمة الشركات - حيث يتضح من معطيات الجدول رقم (١٤) ما يلي:

١. تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (٣,٥١-٤,٧٨)، وعليه فإننا نلاحظ أن أقل المتوسطات كان للفقرة رقم (٣٨) والتي تتعلق بمستوى الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق المال السعودي، يليها الفقرة رقم (٣٩) والتي كانت تتعلق بمستوى الإفصاحات المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) المتعلقة باسم الشركة والشكل القانوني لها، فضلا عن وصف لطبيعة عمليات الشركة وأنشطتها الرئيسية،، الخ حيث كانت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات (٣,٥١) (٣,٥٤) على التوالي وبانحراف معياري (٠,٧٨) (٠,٧٤) على التوالي.

٢. أما فيما يتعلق بأعلى المتوسطات، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٤) أن أعلى المتوسطات كان للفقرة رقم (١) والتي كانت تتعلق بمستوى الإفصاح

عن المعلومات والتطورات الاقتصادية عن الشركة، يليها الفقرة رقم (٣١) والتي تتعلق بمستوى الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتي يشير إليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٠) بأنها الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية Events occurring after the balance sheet date، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات (١) (٣١) نحو (٤,٧٨) (٤,٦٩) على التوالي بانحراف معياري (٠,٤٥) (٠,٥٦) على التوالي.

٣. بشكل عام – بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة الخاصة بعينة مراجعي الحسابات حوالي (٣,٩٣) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (Test Value=3)، كما بلغت الأهمية النسبية للفقرات مجتمعة حوالي (٧٨,٦٢)، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة (٠,٢١٧)، وبلغ معامل الاختلاف للفقرات مجتمعة تقريبا (٥,٥٢) وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين والتشتت بين إجابات عينة الدراسة، وهو ما يشير أيضا إلى أن هناك مستوى رضى عالٍ من قبل عينة الدراسة حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي في ظل حوكمة الشركات.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٤) أن جميع قيم (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (a=0.00) هي ذات دلالة إحصائية بمستوى (a=0.00)، كما كانت جميع الفقرات إيجابية ومعدلها أكبر من الوسط الفرضي (٣) ومستوى المعنوية لكل فقرة أقل من (٠,٠٥)، أي دال إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١).

جدول رقم (١٤): الإحصاءات الوصفية لآراء مراجعي الحسابات حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات واختبار t للعينة الواحدة.

المحور	الفقرات	المؤشرات الاحصائية					
		مراجعي الحسابات					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	t	Sig
مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات	١	٤,٧٨	٩,٤١	٠,٤٥	٩٥,٦٠	٣٨,٠١	٠,٠٠
	٢	٤,٥٦	١٢,٥٠	٠,٥٧	٩١,٢٠	٢٦,٤٩	٠,٠٠
	٣	٤,٣٨	١٤,٦١	٠,٦٤	٨٧,٦٠	٢١,١٣	٠,٠٠
	٤	٤,٢٥	١٦,٧١	٠,٧١	٨٥,٠٠	١٧,٠٩	٠,٠٠
	٥	٤,٢٣	١٥,١٣	٠,٦٤	٨٤,٦٠	١٨,٦٥	٠,٠٠
	٦	٤,٢١	١٥,٦٨	٠,٦٦	٨٤,٢٠	١٧,٦٩	٠,٠٠
	٧	٤,٠٦	١٦,٢٦	٠,٦٦	٨١,٢٠	١٥,٥٧	٠,٠٠
	٨	٤,٠٥	١٨,٠٢	٠,٧٣	٨١,٠٠	١٣,٩٦	٠,٠٠
	٩	٣,٨٩	١٧,٧٤	٠,٦٩	٧٧,٨٠	١٢,٦١	٠,٠٠
	١٠	٤,٠١	١٤,٢١	٠,٥٧	٨٠,٢٠	١٧,١٥	٠,٠٠
	١١	٤,٠٣	١٤,١٤	٠,٥٧	٨٠,٦٠	١٧,٥٣	٠,٠٠
	١٢	٤,٠١	١٣,٧٢	٠,٥٥	٨٠,٢٠	١٧,٧٣	٠,٠٠
	١٣	٣,٨٧	١٣,٧٠	٠,٥٣	٧٧,٤٠	١٦,٠٤	٠,٠٠
	١٤	٣,٧٣	١٣,٤٠	٠,٥٠	٧٤,٦٠	١٤,٠٩	٠,٠٠
	١٥	٣,٦٩	١٤,٠٩	٠,٥٢	٧٣,٨٠	١٢,٨٣	٠,٠٠

المحور	الفقرات	المؤشرات الاحصائية					
		مراجعي الحسابات					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	t	Sig
	١٦	٣,٨١	١٥,٧٥	٠,٦٠	٧٦,٢٠	١٣,٠٢	٠,٠٠
	١٧	٣,٨٦	١٥,٨٠	٠,٦١	٧٧,٢٠	١٣,٧٤	٠,٠٠
	١٨	٣,٨٨	١٦,٢٤	٠,٦٣	٧٧,٦٠	١٣,٦٠	٠,٠٠
	١٩	٣,٨٩	١٤,٦٥	٠,٥٧	٧٧,٨٠	١٥,١٩	٠,٠٠
	٢٠	٣,٨١	١٦,٢٧	٠,٦٢	٧٦,٢٠	١٢,٦٦	٠,٠٠
	٢١	٣,٩١	١٦,٣٧	٠,٦٤	٧٨,٢٠	١٣,٨٠	٠,٠٠
	٢٢	٣,٨٩	١٩,٢٨	٠,٧٥	٧٧,٨٠	١١,٦٢	٠,٠٠
	٢٣	٣,٩٤	١٨,٢٧	٠,٧٢	٧٨,٨٠	١٢,٨٢	٠,٠٠
	٢٤	٣,٩٨	١٣,٣٢	٠,٥٣	٧٩,٦٠	١٧,٩٩	٠,٠٠
	٢٥	٣,٨٥	١٦,٣٦	٠,٦٣	٧٧,٠٠	١٣,٠٨	٠,٠٠
	٢٦	٤,٠٢	١٥,١٧	٠,٦١	٨٠,٤٠	١٦,٠٩	٠,٠٠
	٢٧	٤,٠٣	١٣,١٥	٠,٥٣	٨٠,٦٠	١٨,٧٩	٠,٠٠
	٢٨	٣,٩٠	١٥,٣٨	٠,٦٠	٧٨,٠٠	١٤,٦٣	٠,٠٠
	٢٩	٣,٩٤	١٥,٢٣	٠,٦٠	٧٨,٨٠	١٥,١٩	٠,٠٠
	٣٠	٣,٩٦	١٤,٣٩	٠,٥٧	٧٩,٢٠	١٦,٤٦	٠,٠٠
	٣١	٤,٦٩	١١,٩٤	٠,٥٦	٩٣,٨٠	٢٩,١٦	٠,٠٠
	٣٢	٤,٦٦	١٢,٢٣	٠,٥٧	٩٣,٢٠	٢٨,١٢	٠,٠٠
	٣٣	٤,١١	١٤,١١	٠,٥٨	٨٢,٢٠	١٨,٧٢	٠,٠٠
	٣٤	٣,٩٥	١٣,٦٧	٠,٥٤	٧٩,٠٠	١٧,١٥	٠,٠٠
	٣٥	٣,٥٥	١٥,٢١	٠,٥٤	٧١,٠٠	١٠,٠٦	٠,٠٠
	٣٦	٣,٦٣	١٧,٣٦	٠,٦٣	٧٢,٦٠	٩,٦٦	٠,٠٠
	٣٧	٣,٥٨	١٨,٧٢	٠,٦٧	٧١,٦٠	٨,٤٩	٠,٠٠
	٣٨	٣,٥١	٢٢,٢٢	٠,٧٨	٧٠,٢٠	٦,٤١	٠,٠٠
	٣٩	٣,٥٤	٢٠,٩٠	٠,٧٤	٧٠,٨٠	٧,٢٠	٠,٠٠
المعدل العام للفقرات (١-٣٩)		**٣,٩٣**	**٥,٥٢**	**٠,٢١٧**	**٧٨,٦٢**	**٤٢,١٨**	**٠,٠٠**

ب- من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية:

يشير الجدول رقم (١٥) إلى الإحصاءات الوصفية لآراء مستخدمي القوائم المالية حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي في ظل حوكمة الشركات - حيث يتضح من معطيات الجدول رقم (١٥) ما يلي:

١. تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (٢,٩٩-٣,٩٠)، وعليه فإننا نلاحظ أن أقل المتوسطات كان للفقرة رقم (٣٨) والتي كانت تتعلق بمستوى الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، ثم يليها الفقرة رقم (٣٤) والتي تتعلق بمستوى الإفصاح عن المعاملات المهمة بين

الأطراف ذوي العلاقة الذين قد يكون لديهم قدرة في التأثير على القرارات المالية أو التشغيلية للشركة مثل (المنشآت الزميلة أو الجهات المستثمر فيها) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرات نحو (٢,٩٩) (٣,٣٨) على التوالي وبانحراف معياري بلغ تقريبا (٠,٨٧٢) (٠,٥٦٩) على التوالي.

٢. أما فيما يتعلق بأعلى المتوسطات، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٥) أن الفقرة رقم (٥) والتي تتعلق بمستوى الإفصاح عن وجود إدارة مخاطر في الشركة، يليها الفقرة رقم (١) والتي تتعلق بمستوى الإفصاح عن المعلومات والتطورات الاقتصادية عن الشركة كان لها أعلى المتوسطات، اذ بلغ تقريبا (٣,٩٠) (٣,٨٩) على التوالي بانحراف معياري بلغ تقريبا (٠,٥٦٣) (٠,٣٧٤) على التوالي.

٣. بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة الخاصة بعينة مستخدمي القوائم المالية حوالي (٣,٧٧) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (Test Value = 3)، وبلغت الأهمية النسبية للفقرات مجتمعة حوالي (٧٥,٤٠)، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة (٠,٢٨١)، وبلغ معامل الاختلاف للفقرات مجتمعة (٧,٤٥) وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين والتشتت بين إجابات مستخدمي القوائم المالية، وهو ما يشير أيضا إلى أن هناك درجة تأييد فوق المتوسط حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي في ظل حوكمة الشركات.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٥) أن جميع قيم (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (a=0.00) هي ذات دلالة احصائية بمستوى (a=0.00)، كما كانت جميع الفقرات ايجابية ومعدلها أكبر من الوسط الفرضي (٣) ومستوى المعنوية لكل فقرة أقل من (٠,٠١)، أي دال إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١).

جدول رقم (١٥): الإحصاءات الوصفية لآراء مستخدمي القوائم المالية حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات واختبار t للعينة الواحدة.

المجال	الفقرات	المؤشرات الاحصائية					
		مستخدمي القوائم المالية					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	t	Sig
مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات	١	٣,٨٩	٩,٦١	٠,٣٧٤	٧٧,٨٠	٢٨,٠٦	٠,٠٠
	٢	٣,٨١	١٣,٦٠	٠,٥١٨	٧٦,٢٠	١٨,٤٧	٠,٠٠
	٣	٣,٧٤	١٤,٧٦	٠,٥٥٢	٧٤,٨٠	١٥,٩٥	٠,٠٠
	٤	٣,٧٨	١٤,٨٤	٠,٥٦١	٧٥,٦٠	١٦,٤٦	٠,٠٠
	٥	٣,٩٠	١٤,٤٤	٠,٥٦٣	٧٨,٠٠	١٨,٩٧	٠,٠٠
	٦	٣,٨٢	١٤,٨٤	٠,٥٦٧	٧٦,٤٠	١٧,٠٢	٠,٠٠
	٧	٣,٧٣	١٦,٣٠	٠,٦٠٨	٧٤,٦٠	١٤,٢١	٠,٠٠
	٨	٣,٧٩	١٣,٥٤	٠,٥١٣	٧٥,٨٠	١٨,٣٤	٠,٠٠
	٩	٣,٧٢	١٦,٤٢	٠,٦١١	٧٤,٤٠	١٤,٠٠	٠,٠٠
	١٠	٣,٧٤	١٦,١٨	٠,٦٠٥	٧٤,٨٠	١٤,٤١	٠,٠٠
	١١	٣,٧٠	١٥,٧٦	٠,٥٨٣	٧٤,٠٠	١٤,٢٥	٠,٠٠

المجال	الفقرات	المؤشرات الاحصائية					
		مستخدمي القوائم المالية					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	t	Sig
	١٢	٣,٧٦	١٣,٣٠	٠,٥٠٠	٧٥,٢٠	١٨,١١	٠,٠٠
	١٣	٣,٥٦	١٧,٢٨	٠,٦١٥	٧١,٢٠	١٠,٧٥	٠,٠٠
	١٤	٣,٥٦	١٥,١٤	٠,٥٣٩	٧١,٢٠	١٢,٤٣	٠,٠٠
	١٥	٣,٦١	١٥,٤٦	٠,٥٥٨	٧٢,٢٠	١٢,٩١	٠,٠٠
	١٦	٣,٥٩	١٧,٣٣	٠,٦٢٢	٧١,٨٠	١١,٣١	٠,٠٠
	١٧	٣,٥٤	١٨,٦٧	٠,٦٦١	٧٠,٨٠	٩,٧٤	٠,٠٠
	١٨	٣,٤٣	٢٣,٠٠	٠,٧٨٩	٦٨,٦٠	٦,٤٤	٠,٠٠
	١٩	٣,٤٨	٢٠,٥٥	٠,٧١٥	٦٩,٦٠	٧,٩٣	٠,٠٠
	٢٠	٣,٦٤	١٧,٤٥	٠,٦٣٥	٧٢,٨٠	١٢,٠١	٠,٠٠
	٢١	٣,٧٤	١٤,٧٦	٠,٥٥٢	٧٤,٨٠	١٥,٩٥	٠,٠٠
	٢٢	٣,٦٩	١٥,٩١	٠,٥٨٧	٧٣,٨٠	١٣,٨٥	٠,٠٠
	٢٣	٣,٦٢	١٧,٩٨	٠,٦٥١	٧٢,٤٠	١١,٣٢	٠,٠٠
	٢٤	٣,٧٤	١٤,٨٧	٠,٥٥٦	٧٤,٨٠	١٥,٧١	٠,٠٠
	٢٥	٣,٧٦	١٧,٣١	٠,٦٥١	٧٥,٢٠	١٣,٩٢	٠,٠٠
	٢٦	٣,٧٧	١٥,٣١	٠,٥٧٧	٧٥,٤٠	١٥,٨٥	٠,٠٠
	٢٧	٣,٧٧	١٤,٢٧	٠,٥٣٨	٧٥,٤٠	١٦,٩٩	٠,٠٠
	٢٨	٣,٧٤	١٥,١٩	٠,٥٦٨	٧٤,٨٠	١٥,٣٥	٠,٠٠
	٢٩	٣,٧١	١٦,٢٣	٠,٦٠٢	٧٤,٢٠	١٤,٠٨	٠,٠٠
	٣٠	٣,٦٩	١٤,١٥	٠,٥٢٢	٧٣,٨٠	١٥,٥٧	٠,٠٠
	٣١	٣,٦٠	١٨,٥٠	٠,٦٦٦	٧٢,٠٠	١٠,٦	٠,٠٠
	٣٢	٣,٥٢	١٧,٨٧	٠,٦٢٩	٧٠,٤٠	٩,٨٣	٠,٠٠
	٣٣	٣,٥١	١٧,٦١	٠,٦١٨	٧٠,٢٠	٩,٨٨	٠,٠٠
	٣٤	٣,٣٨	١٦,٨٣	٠,٥٦٩	٦٧,٦٠	٧,٨٩	٠,٠٠
	٣٥	٣,٦٣	١٤,٤٩	٠,٥٢٦	٧٢,٦٠	١٤,١٧	٠,٠٠
	٣٦	٣,٥٦	١٦,٦٠	٠,٥٩١	٧١,٢٠	١١,١٩	٠,٠٠
	٣٧	٣,٤٨	١٦,٣٥	٠,٥٦٩	٦٩,٦٠	٩,٩٨	٠,٠٠
	٣٨	٢,٩٩	٢٩,١٦	٠,٨٧٢	٥٩,٨٠	–	٠,٠٠
	٣٩	٣,٤٥	١٨,٢٠	٠,٦٢٨	٦٩,٠٠	٨,٥٠	٠,٠٠
المعدل العام لفقرات (١-٣٩)		**٣,٧٧**	**٧,٤٥**	**٠,٢٨١**	**٧٥,٤٠**	**٣٢,٢٧**	٠,٠٠

اختبار الفرضية الثانية: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات".

نلاحظ من خلال الجدول (١٦) أن القيمة الاحتمالية (Sig = 0.000) أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) علية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، ونستنتج من ذلك أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات وهذا يعني أن الفرضية الثانية صحيحة، حيث كانت هذه الفروق لصالح مراجعي الحسابات.

جدول رقم (١٦): يظهر المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) للفرق بين تقديرات مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات.

المجموعة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	df	t	Sig	الاستنتاج
مراجعي الحسابات	٩٦	٣,٩٣	٠,٢١٧	٢٣٣	٤,٧٨	٠,٠٠٠	توجد فروق ذات دلالة بين المجموعتين
مستخدمي القوائم المالية	١٣٩	٣,٧٧	٠,٢٨١				
					F	*Mean Difference*	
					٥,٠٤	٠,١٦٣٤٣	

*الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من خلال تحليل بيانات الدراسة الحالية "واقع تطبيق معايير حوكمة الشركات وانعكاساتها على مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة من وجهة نظر مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية – دراسة ميدانية على بيئة الأعمال السعودية" توصل الباحث للنتائج التالية:

١. أن هناك التزام بالقواعد العامة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين من وجهة نظر مراجعي الحسابات، وهو ما يتوافق مع نتيجة دراسة (أبوحمام، ٢٠٠٩).

٢. أن هناك التزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات من وجهة نظر مراجعي الحسابات، وهو ما يتوافق كذلك مع نتيجة دراسة (حبوش، ٢٠٠٧).

٣. أن هناك التزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية من وجهة نظر مراجعي الحسابات، وهو ما يتوافق أيضا مع دراسة (حبوش، ٢٠٠٧).

٤. أثبتت نتائج اختبار الفرضية الأولى One Sample t Test أن هناك التزام وجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية، وهو ما يتوافق مع نتيجة دراسة (درويش، ٢٠٠٣) (أبوحمام، ٢٠٠٩).

٥. أظهرت نتائج الاحصاءات الوصفية لآراء مستخدمي القوائم المالية أن هناك درجة تأييد فوق المتوسط حول درجة ومستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي السعودي.

٦. أظهرت نتائج الاحصاءات الوصفية لآراء مراجعي الحسابات أن هناك درجة تأييد عالية حول درجة ومستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي السعودي.

٧. اثبتت نتائج اختبار الفرضية الثانية أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول مستوى

جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات، حيث كانت هذه الفروق لصالح مراجعي الحسابات.

ثانياً: التوصيات:

١. يوصي الباحث بضرورة إنشاء مجلس أعلى للحوكمة يكون تابعاً لهيئة سوق المال السعودي، تكون له كافة الصلاحيات من حيث تقييم موقف الشركات السعودية من تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة، وترتيب الشركات وفقا لمدى الالتزام بهذه القواعد ويتم على أساسه إعطاء ميزة للشركات في الحصول على تسهيلات ائتمانية، وتداول أسهمها بالبورصة وهو ما يساهم في زيادة مستوى الجودة والمصداقية في القوائم المالية.

٢. نظرا لاقتصار مشروع لائحة حوكمة الشركات على تنظيم حالة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي – يوصي الباحث بضرورة شمول جميع الشركات الخاضعة لنظام الشركات ضمن اللائحة المنظمة لحوكمة الشركات في المملكة.

٣. يوصي الباحث بضرورة مساهمة وزارة التجارة والصناعة في إعداد وتطوير مشروع لائحة حوكمة الشركات بالاشتراك مع مجلس هيئة السوق المالية السعودي حتى لا يؤدي إلى خلق تعارض بين قواعد اللائحة ونظام الشركات.

٤. يوصي الباحث بضرورة مشاركة القطاع الخاص والقطاع العام وكذلك الأكاديميين والمتخصصين في مجالات المحاسبة والمراجعة وقانون الشركات وإدارة الأعمال في وضع معايير حوكمة الشركات بما يتناسب مع البيئة والمجتمع السعودي، فضلا عن ضرورة الاسترشاد بالقوانين المقارنة والبحوث العلمية المتعلقة بحوكمة الشركات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو حمام، ماجد اسماعيل (٢٠٠٩م): "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة.

البارودي، شريف (٢٠٠٢م): تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ٩٢.

باشيخ، عبداللطيف بن محمد عبد الرحمن (٢٠٠٩م): "اثر تطبيق لائحة حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات السعودية: دراسة استكشافية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد الرابع والسبعون، الجزء الاول.

البنك الأهلي المصري: أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات، حوكمة الشركات، إدارة البحوث الاقتصادية النشرة الاقتصادية، المجلد (٥٦)، العدد الثاني، القاهرة، ٢٠٠٣.

حبوش، محمد جميل (٢٠٠٧م): "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات – دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة،

قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة.

حسن، سيد عبد الفتاح صالح (٢٠٠٩م): أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد (٧٤)، ص ص٨٠٧-٨٧١.

حسنين، أحمد سعيد قطب (٢٠٠٣م): "المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية رؤية مقترحة لدعم مقدرتها التفسيرية في سوق الأوراق المالية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ٢٠٠٣، ص ٤٨٤.

حماد، طارق عبدالعال (٢٠٠٧م): "حوكمة الشركات" (شركات قطاع عام وخاص ومصارف - المفاهيم - المبادئ - التجارب - المتطلبات)"، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، ص ٥.

حمادة، رشا (٢٠١٠م): "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية (دراسة ميدانية)" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٦، العدد الثاني، ص ص ٩٥-٧٠١.

خليل، عبداللطيف محمد (٢٠١٠م): مدخل مقترح لدعم دور المراجعة واداء المراجع في اوقات الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية، دروس مستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨م) دراسة تحليلية ميدانية في بيئة الممارسة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (٣٢)، العدد الثاني، يوليو، ص ص ١٥٣-٢١٧.

خليل، محمد أحمد إبراهيم (٢٠٠٧م): مدخل مقترح لخصائص جودة معلومات القيمة العادلة في البنوك التجارية - دراسة نظرية تجريبية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، المجلد الأول.

خليل، محمد أحمد ابراهيم (٢٠٠٧م): دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، فرع بنها، ص ص٧٢٣-٧٨٢.

دحدوح، حسين أحمد (٢٠٠٨م): "دور لجان المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات - دراسة ميدانية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢٤، العدد الأول، ص ص ٢٥-٢٧٠.

درويش، عبد الناصر محمد سيد (٢٠٠٣م): "الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات - دراسة تحليلية ميدانية" مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بنى سويف، جامعة القاهرة العدد الثاني، يوليو، ٤١٩-٤٧١.

الرشيدي، ممدوح صادق محمد (٢٠٠٩م): الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت وحوكمة الشركات - دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة جامعة سوهاج، العدد الأول.

زغلول، جودة عبد الرءوف محمد (٢٠٠٦م): "تعزيز آليات حوكمة الشركات باستخدام نظام إدارة الأداء الاستراتيجي للجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ١٥.

الشريف، أحمد زكي متولي (٢٠١٠م): دور تقارير التآلفات الرقابية في تطوير هيكل الرقابة الداخلية للحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص١-٤٠.

صالح، رضا ابراهيم (٢٠١٠م): العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الارباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية – دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.

عبدالعال، فاروق جمعة (٢٠٠٦م): "دور آليات وأساليب المراجعة في معالجة فجوة التوقع في حوكمة الشركات في البيئة المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، العدد الأول، ص١٢-١٤.

عبد الفتاح، محمد لطفي (٢٠٠٩م): "حوكمة الشركات أساس الحفاظ على الاقتصاد الوطني"، مقال منشور بصحيفة الاقتصادية السعودية، العدد رقم ٥٧٩٠، بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٨م.

عطية، عنايات حامد محمد (٢٠٠٦م): دراسة تحليلية لفعالية تطبيق أسلوب الحوكمة في صناديق التأمين الخاصة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، العدد الأول، ص ٥٢.

عوض، آمال محمد (٢٠١٠م): دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ٩٩.

لطفي، أمين السيد احمد (٢٠٠٨م): "المراجعة وخدمات التأكد بعد قانون Sarbanes Oxley"، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص ٧٥٨-٧٨٠.

مطر، محمد ونور، عبدالناصر (٢٠٠٧م): "مدى التزام الشركات العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي: الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال/ المجلد رقم (٣).

المطيري، عبيد بدر سعد (٢٠٠٣م): "تطبيق الاجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد العاشر، العدد الثالث، سبتمبر، ص ص ٢٩٠-٢٩٢.

يوسف، محمد طارق (٢٠٠٧م): "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية في مايو ٢٠٠٧م، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ص ص ٨-٢٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Cadbury Committee, Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, London, Gee and Co. ltd., 1992, p.15.

Chih-Hsien Liao and Audrey Wen-Hsin Hsu, 2013, Common Membership and Effective Corporate Governance: Evidence From Audit and Compensation Committees, Corporate Governance: An International Review, p. 19.

Accounting and Public Policy, vol 27, NO.2, PP.62-87.

Kiridran K., G. J. and D. J. Whalen, (2007) "Does good Corporate governance reduce information asymmetry around quarterly earnings announcements?" (2007), Journal of Accounting and Public Policy, vol. 26, pp 497-522.

OECD, "Principals of Corporate Governance Organization for Economic Co. Operation and Development", 2004, Available at: htt//www.oecd.org, p.3.

OECD, "Principles of Corporate Governance", Organization for Economic Co. Operation and Development Publications Service, 1999, p.11.

Parsa, Sepideh, Gin Chong and Ewere Isimoya, (2007), "Disclosure of Governance Information by Small and Medium - Sized Companies", Corporate Governance, Val.7, No.5, PP.635-648.

Seth Armitag and Claire Marston, (2008), Corporate Disclosure, Cost of Capital and Reputation Evidence From Finance Directors, The British Accounting Rrview, Vol.40, Issue.4, pp.314-315.

Thomes A. Lee and Wiley, (2007) "Financial Reporting and corporate Governance, "The British Accounting Review, Volume 39, Issue 2, June, pp 1-2.

Dewing, I & Russe, P, (2003) "Corporate Governance: Transparency Between Government and Business", British Accounting Review, Vol.35.

Fawzy, S. (April 2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies. Ibid. pp: 3-4.

Haigan J., Ahsan H. and Baiding Hu, (2011), "Ownership Concentration, Voluntary Disclosures and Inforamtion Asymmetry in New Zeland", The British Accounting Review, vol. 43, pp 39-53.

Imhoff. J. R & Eugene A., (2003), "Accounting Quality Auditing and Corporate Governance", Accounting Horizons, pp.117-128.

International Finance Corporation, "Corporate Governance Manual", 1999, Available at: www.ifc.org, p.8.

Jean J. Chen and Haitao Zhang, (2012), The Impact of The Corporate Governance Code on Earnings Management - Evidence From Chinese Listed Companies, European Financial Management, pp.1-34.

Kellton, A., and Yang, y., (2008), The Impact of Corporate Governance on Internet Financial Reporting ,Journal of

الملاحق

الملحق رقم (١): أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة / مراجع الحسابات.... حفظك الله ورعاك،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة اختباريه كجزء من بحث بعنوان "واقع تطبيق معايير حوكمة الشركات وانعكاساتها على مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة من وجهة نظر مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية – دراسة ميدانية على بيئة الأعمال السعودية" وذلك بهدف التعرف على مستوى الالتزام والجدية بتطبيق معايير ومبادئ حوكمة الشركات من خلال الضوابط التالية:

- هيكل الملكية وحقوق المساهمين.
- الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات.
- هيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية.

ونظراً لأن قيمة البحث العلمي لا تتحقق إلا من خلال ربط الجوانب العلمية بالجوانب العملية، لذلك يسعى الباحث من خلال هذه الاستبانة التعرف على وجهة نظر سعادتكم في هذا المجال، حيث تمثل إجابتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج. كما يؤكد الباحث لسعادتكم أن كل ما تقدمونه من آراء ووجهات نظر سوف تحظى بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

الباحث

الجزء الأول: البيانات العامة:

الاسم: (اختياري) .....

الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة.

١- المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس محاسبة ☐ ماجستير محاسبة

☐ دكتوراه في المحاسبة ☐ مؤهل آخر (اذكره)_____

٢- المؤهلات المهنية:

☐ CPA الزمالة الأمريكية ☐ CA الزمالة البريطانية

☐ SOCPA الزمالة السعودية ☐ CIA جمعية المراجعين الداخليين

☐ أخرى أذكرها_____

٣- عدد سنوات الخبرة العملية لديك.

☐ أقل من خمس سنوات

☐ من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات

☐ من عشر سنوات إلى أقل من خمسة عشر سنة

☐ خمسة عشر سنة فأكثر.

الجزء الثاني: من وجهة نظرك، ما هو مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات التالية في بيئة الأعمال السعودية؟

	العبـارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقا
المحور	القواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين					
١	الالتزام بأن يتضـمن النظام الأسـاس للشـركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والاحتياطات اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم النظامية.					
٢	الالتزام بتوفير جميع المعلومات التي تُمكن المسـاهمين من ممارسـة حقوقهم على أكمل وجه، بطريقة منتظمة وفي المواعيد المحددة.					
٣	الالتزام بعقد الجمعية العامة مرة على الأقل في السـنة خلال السـتة الأشـهر التالية لانتهاء السنة المالية للشركة.					
٤	التزام مجلس الإدارة بتوجيه الدعوة للجمعية العامة للاجتماع إذا طلب ذلك المحاسـب القانوني أو عدد من المسـاهمين تمثل ملكيتهم (٥%) من رأس المال على الأقل.					
٥	الالتزام بالإعلان عن موعد انعقاد الجمعية العامة ومكانها وجدول أعمالها قبل الموعد (بعشرين) يوماً على الأقل، ونشر الدعوة في موقع السوق وموقع الشركة الإلكتروني وفي صحيفتين واسعتي الانتشار في المملكة.					
٦	إتاحة الفرصة للمساهمين للمشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.					
٧	الالتزام بإحاطة المسـاهمين علماً بالقواعد التي تحكم تلك الاجتماعات وإجراءات التصويت.					
٨	الالتزام بتيسير مشاركة أكبر عدد من المساهمين في اجتماع الجمعية العامة.					
٩	التزام مجلس الإدارة بإدراج الموضـوعات التي يرغب المسـاهمون في إدراجها على جدول أعمال الاجتماع.					
١٠	الالتزام بإتاحة الفرصـة للمسـاهمين الذين يملكون نسـبة (٥%) على الأقل من أسـهم الشـركة إضـافة موضـوع أو أكثر إلى جدول أعمال الجمعية العامة عند إعداده.					
١١	الالتزام بإعطاء الحق للمساهمين بمناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الأسـئلة في شـأنها إلى أعضـاء مجلس الإدارة والمحاسـب القانوني.					
١٢	مدى كفاية الموضـوعات المعروضـة على الجمعية العامة بحيث تكون مصـحوبة بمعلومات كافية تمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم.					
١٣	الالتزام بتمكين المساهمين من الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة.					
١٤	التزام الشركة بتزويد الهيئة بنسخة من محضر الاجتماع خلال (عشرة) أيام من تاريخ انعقاده.					
١٥	الالتزام بإعلام السوق بنتائج الجمعية العامة فور انتهائها.					
١٦	الالتزام باتباع أسلوب التصويت التراكمي عند التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العامة.					

١٧	التزام المستثمرين من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم – مثل صناديق الاستثمار – من الإفصاح عن سياساتهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية.					
١٨	التزام مجلس الإدارة بوضع سياسة واضحة بشأن توزيع أرباح الأسهم بما يحقق مصالح المساهمين والشركة.					
١٩	التزام مجلس الإدارة باطلاع المساهمين على سياسة توزيع الأرباح في اجتماع الجمعية العامة، والإشارة إليها في تقرير مجلس الإدارة.					
٢٠	الالتزام بالحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال توفيرها للمعلومات لكافة فئات المستثمرين ومعاملتهم معاملة متكافئة وهو ما يتفق مع مبدأ "المساواة بين المساهمين في المعاملة".					
المحور	**القواعد العامة للشفافية المالية والافصاح عن المعلومات**					
٢١	الالتزام بفحص ومراجعة المعلومات الدورية التي تقدم للمستويات الإدارية المختلفة وتنظيم إعدادها وتوقيت عرضها، بالإضافة إلى مراجعة المعلومات المقدمة للمستثمرين والتأكد من شمولها، ودقتها وهو ما يتفق مع مبدأ "الإفصاح والشفافية".					
٢٢	التزام الشركة بوضع سياسات الإفصاح وإجراءاته وأنظمته الإشرافية بشكل مكتوب وفقاً للنظام.					
٢٣	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على ما تم تطبيقه من أحكام لائحة حوكمة الشركات والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك.					
٢٤	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على أسماء الشركات المساهمة التي يكون عضو مجلس إدارة الشركة عضواً في مجالس إدارتها.					
٢٥	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على كيفية تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه على النحو الآتي: عضو مجلس إدارة تنفيذي، أو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، أو عضو مجلس إدارة مستقل.					
٢٦	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على وصف مختصر لاختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسة ومهماتها مثل لجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، مع ذكر أسماء هذه اللجان ورؤسائها وأعضائها وعدد اجتماعاتها.					
٢٧	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على أي عقوبة أو جزاء أو قيد احتياطي مفروض على الشركة من الهيئة أو من أي جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية أخرى.					
٢٨	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على نتائج أعمال الشركة.					
٢٩	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.					
٣٠	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على أهداف الشركة، والتي تتمثل بالأساليب المستخدمة في إيجاد قيمة مضافة للمساهمين.					
٣١	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على المساهمين الرئيسيين وحقوق التصويت.					
٣٢	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على ميزات ومكافئات وتعويضات الأعضاء (أعضاء مجلس الإدارة، كبار التنفيذيين، المدير المالي، الرئيس التنفيذي).					

٣٣	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على المخاطر المحتملة المهمة.					
٣٤	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على النتائج المنبثقة عن الجمعية العامة.					
٣٥	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على سياسات التوظيف، بما في ذلك تطوير إجراءات التوظيف ومستويات تمثيل الشركة في التعاقد، والقضايا المهمة المرتبطة بالموظفين.					
٣٦	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على علاقات الأطراف ذات الصلة (العملاء، الموردين، المجتمعات، السياسيين...الخ).					
٣٧	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على السياسات والإجراءات ذات الصلة ببيئة العمل.					
المحور	**القواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والاجراءات التنظيمية والقانونية**					
٣٨	الالتزام بإعداد الإجراءات المنظمة لطبيعة عمل مجلس الإدارة، بما في ذلك عدد مرات الاجتماعات ومدتها وجداول أعمالها، في شكل وثيقة مكتوبة.					
٣٩	الالتزام في تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجعين الخارجيين، ومناقشة إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية، وتقويم السياسة المالية للشركة، والتأكد من التزام مجلس الإدارة بالقوانين ومتابعته للمهام والوظائف الأساسية بالشركة مما يحقق مصالح الأطراف المختلفة وهو ما يتفق مع "مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة".					
٤٠	التزام مجلس الإدارة بالتأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل الشركة وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلاً عن تدريبهم إن لزم الأمر.					
٤١	حرص مجلس الإدارة وتأكيده على الشركة لتوفير معلومات وافية عن شؤونها لجميع أعضاء مجلس الإدارة بوجه عام ولأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بوجه خاص، وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهماتهم بكفاية.					
٤٢	الحرص على ألاَّ يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاثة ولا يزيد على أحد عشر.					
٤٣	الالتزام بأن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين.					
٤٤	الالتزام بعدم الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة مثل منصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو المدير العام.					
٤٥	الحرص على ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن عضوين، أو ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.					
٤٦	الالتزام بإخطار الهيئة العامة والسوق عند انتهاء عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة مع بيان الأسباب التي دعت إلى ذلك.					
٤٧	الحرص على ألاّ يشغل عضو مجلس الإدارة عضوية مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة في آن واحد.					
٤٨	حرص مجلس الإدارة أن لا يستمر عضو لجنة المراجعة لأكثر من دورتين متتاليتين.					
٤٩	حرص مجلس الإدارة أن يتوافر لبعض أعضاء لجنة المراجعة شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية.					
٥٠	حرص مجلس الإدارة في اختيار أعضاء لجنة المراجعة أن يكونوا ممن عرفوا بالأمانة والنزاهة والسمعة الطيبة.					
٥١	حرص مجلس الإدارة على عدم إشراك أعضاء لجنة المراجعة في أية لجنة أخرى					

	منبثقة عن مجلس الإدارة.					
٥٢	الالتزام بتحديد السياسات المنظمة للاندماج مع شركات أخرى والإفصاح عنها بوضوح					
٥٣	الالتزام بإبلاغ المساهمين عن الصفقات الاستثنائية، ويشمل ذلك محاولات الاندماج					
٥٤	الحرص على التعاقد مع مستشارين خارجيين مستقلين، لتقديم المشورة في المواضيع التي يرغب المجلس أو اللجان في الحصول على رأي مستقل بشأنه					
٥٥	حرص المجلس على أن يصدر اللوائح والتعليمات المنظمة لتعارض المصالح لكل من المجلس والإدارة والمستثمرين ومراجعي الحسابات وغيرهم من الجهات ذات الصلة.					
٥٦	حرص رئيس مجلس الإدارة على المحافظة على التواصل المستمر مع المساهمين، والتأكد من عرض كافة الجوانب التي تهم المساهمين على المجلس.					
٥٧	الحرص على أن يكتسب الأعضاء الجدد، المهارات والمعرفة المناسبة بعد تعيينهم، وذلك من خلال برنامج شامل رسمي معد خصيصاً عن شؤون الشركة بشكل تفصيلي.					
٥٨	الحرص عن الإفصاح عن تطورات معايير قياس أداء الأعضاء وعلى عملية التقويم (بما في ذلك الاستعانة بالمستشارين الخارجيين).					
٥٩	الحرص على أن يكون كافة أعضاء لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين					
٦٠	الحرص على دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه					
٦١	الحرص على دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.					
٦٢	حرص لجنة المراجعة على توفر أعضاء من ذوي الشهادات المهنية المتخصصة في المحاسبة أو المالية (SOCPA, CPA, CMA, CA).					
٦٣	حرص لجنة المراجعة على الاستعانة بالخبراء في المجالات التي تحتاجها ولا يتوافر لديها معرفة بها.					
٦٤	حرص لجنة المراجعة على تغيير أعضاء اللجنة في نهاية كل مدة محددة لضمان كفاءة وفعالية أداء اللجنة.					
٦٥	حرص لجنة المراجعة على تفعيل وتحقيق الاستقلال الشكلي والموضوعي للجنة.					
٦٦	الالتزام بإعداد الإجراءات المنظمة لطبيعة عمل لجنة المراجعة، بما في ذلك عدد مرات الاجتماعات ومدتها وجداول أعمالها، في شكل وثيقة مكتوبة يتم اعتمادها من قبل المجلس.					
٦٧	حرص لجنة المراجعة على عقد اجتماع واحد على الأقل في العام مع المراجعين الخارجيين دون حضور الإدارة لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام.					
٦٨	التزام وحرص رئيس لجنة المراجعة على تحديد عدد مرات الاجتماعات التي تعقد كل عام بحيث لا تقل عن أربعة اجتماعات سنويا. وبشرط أن تكون متوافقة مع دورة إعداد التقارير المالية وكافية لتمكين اللجنة من أداء مسئولياتها.					
٦٩	حرص لجنة المراجعة على تعريف أعضاء لجنة المراجعة الجدد بالأنشطة المالية					

	بالشركة فور تعيينهم بما في ذلك الموظفون الماليون والأنظمة المالية.					
٧٠	حرص لجنة المراجعة على أن يتم مراجعة القوائم المالية للشركة من قبل مراجع خارجي أو أكثر مستقل بغرض إبداء الرأي حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل تظهر بعدل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية.					
٧١	حرص لجنة المراجعة على فحص خطة المراجعة الداخلية والموافقة عليها					
٧٢	حرص لجنة المراجعة على تحقيق التنسيق بين عمل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.					
٧٣	حرص لجنة المراجعة على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهمات التي حددها لها مجلس الإدارة.					
٧٤	حرص لجنة المراجعة على دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملحوظات الواردة فيها.					
٧٥	حرص لجنة المراجعة على متابعة أعمال المحاسب القانوني ودراسة ملحوظاته على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها.					
٧٦	الالتزام بعدم ترشيح أي شخص سبق إدانته بجريمة مخلة بالشرف والأمانة.					
٧٧	الالتزام بإعداد وصف بالقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة.					
٧٨	الالتزام بمراجعة حجم وهيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها.					
٧٩	الحرص على تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة، واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة.					
٨٠	التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذ كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.					
٨١	الالتزام بوضع سياسات ومعايير واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، بحيث يراعى الأداء.					
٨٢	الالتزام بالمراجعة السنوية لسياسة العضوية والمكافآت					
٨٣	التزام أعضاء مجلس الإدارة بالتحضير لاجتماعات المجلس واللجان الدائمة والمؤقتة، والحرص على حضورها.					
٨٤	التزام مجلس الإدارة بعقد اجتماعات عادية منتظمة.					
٨٥	التزام رئيس مجلس الإدارة بإرسال جدول الأعمال – مصحوباً بالمستندات – لأعضاء المجلس قبل الاجتماع بوقتٍ كاف.					
٨٦	التزام مجلس الإدارة بتوثيق اجتماعاته وإعداد محاضر بالمناقشات والمداولات بما فيها عمليات التصويت التي تمت وتبويبها وحفظها بحيث يسهل الرجوع إليها.					
٨٧	مدى التزام عضو مجلس الإدارة بعدم الاشتراك بأي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر في أحد فروع النشاط الذي تزاوله.					
٨٨	مدى التزام الشركة بعدم تقديم قروض نقدية من أي نوع لأعضاء مجلس إدارتها.					
٨٩	مدى التزام الشركة بعدم ضمان أي قرض يعقده واحد من أعضاء مجلس الإدارة مع الغير، ويستثنى من ذلك البنوك وغيرها من شركات الائتمان.					

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة / مراجع الحسابات / مستخدم القوائم المالية حفظك الله ورعاك،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة اختباريه كجزء من بحث بعنوان "واقع تطبيق معايير حوكمة الشركات وانعكاساتها على مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة من وجهة نظر مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية – دراسة ميدانية على بيئة الأعمال السعودية" وذلك بهدف التعرف على مستوى جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات.

ونظراً لأن قيمة البحث العلمي لا تتحقق إلا من خلال ربط الجوانب العلمية بالجوانب العملية، لذلك يسعى الباحث من خلال هذه الاستبانة التعرف على وجهة نظر سعادتكم في هذا المجال، حيث تمثل إجابتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج. كما يؤكد الباحث لسعادتكم أن كل ما تقدمونه من آراء ووجهات نظر سوف تحظى بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

الباحث

الجزء الأول: البيانات العامة: (خاص فقط بمستخدمي القوائم المالية)

الاسم: (اختياري) .....

الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة.

١. المؤهل العلمي:

☐ بدون مؤهل ☐ أقل من الثانوية
☐ ثانوية عامة ☐ بكالوريوس (أذكر التخصص) ----------
☐ ماجستير ☐ دكتوراه

٢. طبيعة القطاعات المستثمر بها:

☐ مؤسسات مالية ☐ قطاعات صناعية ☐ قطاعات تجارية
☐ زراعية ☐ خدمية ☐ أخرى (أسهم في شركات مختلطة).

٣. سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم:

☐ أقل من سنه ☐ من سنه إلى أقل من ٣ سنوات
☐ من ٣ سنوات إلى أقل من ٥ سنوات ☐ أكثر من ٥ سنوات

٤. مصادر حصولك على المعلومات:

☐ التقرير السنوي الصادر عن الشركة. ☐ المكاتب التي تتعامل معها في الأسهم.
☐ الصحف والنشرات المحلية. ☐ الأصدقاء والأقارب.
☐ وحدات تداول الأسهم ومراكز الاستثمار في البنوك المحلية.

٥. مدى تفهمك لصيغة ومحتوى التقارير المالية المنشورة:

☐ واضح ☐ واضح مع وجود مصطلحات غامضة ☐ غير واضح

الجزء الثاني: (خاص بمستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات):

من وجهة نظرك، ما مستوى جودة الإفصاح والشفافية للقوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية السعودي في ظل حوكمة الشركات من خلال المؤشرات التالية؟

م	العبـارة	مرضي تماما	مرضي	محايد	غير مرضي	غير مرضي تماما
١	الإفصاح عن المعلومات والتطورات الاقتصادية عن الشركة					
٢	الإفصاح عن المعلومات التي قد تؤثر على الشركة من الناحية الاقتصادية أو السياسية.					
٣	الإفصاح عن أسباب تغير حجم المبيعات خلال العام					
٤	تفسيرات صافي الأرباح/ الخسائر					
٥	الإفصاح عن وجود إدارة مخاطر في الشركة					
٦	توضيح حصص الملكية في الشركات التابعة					
٧	الإفصاح عن سياسة توزيع الأرباح في الشركة					
٨	بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة					
٩	تصنيف المديرين إلى تنفيذي وغير وتنفيذي / مستقل وغير مستقل					
١٠	الإفصاح عن عدد اجتماعات مجلس الإدارة ونسبة الحضور خلال السنة					
١١	توضيح حصص تملك أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين لأسهم الشركة ونسبة التغير.					
١٢	الإفصاح عن حجم المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة					
١٣	الإفصاح عن وجود لجنة الاستثمار					
١٤	الإفصاح عن وجود لجنة المراجعة ومؤهلات أعضائها					
١٥	الإفصاح بأن يتضمن النظام الأساس للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والاحتياطات اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم النظامية.					
١٦	الإفصاح عن نتائج اجتماعات الجمعية العامة فور انتهائها.					
١٧	الإفصاح عن ما تم تطبيقه من أحكام لائحة حوكمة الشركات والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك.					
١٨	الإفصاح على أي عقوبة أو جزاء أو قيد احتياطي مفروض على الشركة من الهيئة أو من أي جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية أخرى.					
١٩	الإفصاح عن المساهمين الرئيسيين وحقوق التصويت.					
٢٠	الإفصاح عن سياسات التوظيف، بما في ذلك تطوير إجراءات التوظيف ومستويات تمثيل الشركة في التعاقد، والقضايا المهمة المرتبطة بالموظفين.					
٢١	الإفصاح عن علاقات الأطراف ذات الصلة (العملاء، الموردين، المجتمعات، السياسيين...الخ).					
٢٢	الإفصاح عن السياسات المنظمة للاندماج مع شركات أخرى والإفصاح عنها بوضوح					

٢٣	الإفصاح عن تطورات معايير قياس أداء الأعضاء وعلى عملية التقويم (بما في ذلك الاستعانة بالمستشارين الخارجيين).					
٢٤	الإفصاح عن وجود لجنة الترشيحات والمكافئات					
٢٥	الإفصاح عن سياسات ومعايير التعويضات والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.					
٢٦	الإفصاح عن وجود إدارة للرقابة الداخلية					
٢٧	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية (المركز المالي / قائمة الدخل / قائمة التدفقات النقدية / قائمة الأرباح المحتجزة أو قائمة التغيرات في حقوق أصحاب رأس المال)					
٢٨	الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة					
٢٩	الإفصاح عن الالتزامات المالية					
٣٠	درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.					
٣١	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتي يشير إليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٠) إليها بأنها الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية Events occurring after the balance sheet date					
٣٢	الإفصاح عن الاتفاقيات التعاقدية والمفاوضات في هوامش القوائم المالية، على سبيل المثال مخصصات عقود الإيجار، والتزامات التعاقد، وعقود، المطالبات، واتفاقيات السندات.					
٣٣	الإفصاح عن المبالغ المقارنة / المناظرة للفترات المالية السابقة					
٣٤	الإفصاح عن المعاملات الهامة بين الأطراف ذوى العلاقة الذين قد يؤثرون على القرارات المالية أو التشغيلية للشركة مثل (المنشآت الزميلة أو الجهات المستثمر فيها).					
٣٥	الإفصاحات التكميلية (التفسيرات والشروح الموضوعة بين أقواس، الهوامش الجداول المدعمة للمعلومات، الإحالات إلى المراجع، حسابات تقدير القيمة).					
٣٦	مستوى تنظيم المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وتوقيت عرضها وشمولها تحقيقا لمبدأ "الإفصاح والشفافية".					
٣٧	مستوى الإفصاح بالمعلومات المحاسبية المنشورة عن الحد الأدنى والضروري من المعلومات الدقيقة التي يحتاجها المستثمرون.					
٣٨	مستوى الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق المال السعودي؟					
٣٩	مستوى الإفصاحات المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) المتعلقة باسم الشركة والشكل القانوني لها، وصف لطبيعة عمليات الشركة وأنشطتها الرئيسية،،، الخ.					

The Reality Of Practicing Corporate Governance & Its Reflections On the Quality Of Disclosure & Transparency From the View Point Of Auditors & Users Of Financial Statements "A Field Study On the Saudi Business Environment"

A. Maloalain
Finance department, faculty of business administration, Satam university-KSA.

Abstract

The present study aims to identify the reality of practicing corporate governance in Saudi business environment through measuring the level of commitment and seriousness of adopting rules & regulations of corporate governance from the view point of auditors. Moreover, the study aimed to identify auditors and users of financial statements attitudes in regards to quality level of transparency and disclosure in the published financial statements. In order to achieve the above objectives, the researcher adopted the descriptive analytical approach. The study included two samples: First sample was consisted of 96 auditors, which represent around 47.5% of the original society while the second sample was consisted of 139 users of financial statements. The Study concluded the following main findings: There was a commitment and seriousness of adopting rules & regulations of corporate governance in Saudi business environment. Also, the study concluded that there were differences between auditors and users of financial statements attitudes in regards to the quality level of disclosure and transparency of the published financial statements as these differences were for the favor of auditors.

Keywords: Accounting Disclosure, Corporate Governance, Disclosure, Transparency.